



الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/33/PV.23

5 October 1978

ARABIC

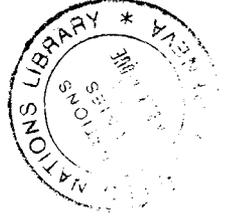


الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

الجمعية العامة

محاضرة حرفية مؤقتة للجلسة الثالثة والعشرين



المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد ليفانو (كولومبيا)
ثم : السيد تريكي (الجماهيرية العربية الليبية)
نائب الرئيس ()

— مواصلة المناقشة العامة [٩]

ألقيت الكلمات من :

السيد اديفوب (نيجيريا)

٠٠ / ٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room A-3550 ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ ، فإن التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ١١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

78-72532/A

(أ)

السيد فورد (بربادوس)

السيد بارى (الصومال)

السيد الزواوى (عمان)

السيد جاكسون (غيانا)

— خطاب سعادة السيد بيدرو فيرونا رودريغيس بيريس ، رئيس وزراء جمهورية الرأس الأخضر

— مواصلة المناقشة العامة [٩]

ألقيت الكلمات من :

السيد أدامو (النيجر)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٤٥مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد ادينوب (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، انني أود ان أهنيكم على انتخابكم بالاجماع لرئاسة هذه الجمعية . وانني على ثقة من ان رجاحة عقلكم ، وكذلك نزاهتكم الممهودة في حياة بلادكم السياسية وفي العلاقات الدولية سوف تسهل هدفنا الراعي الى التوصل الى القرارات الصحيحة بالنسبة لمعظم القضايا المدرجة في جدول أعمالنا الطويل . ان بلادى تتمتع بالعلاقات الممتازة مع بلدكم العظيم ، كولومبيا . ان روابط الصداقة بين امتينا ، والتزامنا المشترك باستتباب السلم في العالم وتعزيز الرفاهية العالمية للانسان ينبغي أن تعلمنك على تعاون وفد بلادى التام معكم .

واسمحوا لي أن انتهمز هذه الفرصة لأهدى تهانينا للسيد لازار مويسوف ، رئيس الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة على الطريقة الممتازة التي تولى بها مسؤوليات منصبه الرفيع . ففي خلال فترة رئاسته ، عقدت الجمعية عددا من الدورات التي تم فيها اتخاذ العديد من القرارات الهامة . ونحن جميعا مدينون له بالعرفان لقيادته الملهمة .

ان أميننا العام لا يزال يتمتع باعجابنا لسعيه الدؤوب الى تحقيق عالم عادل ، متكافئ ، وخال من الحقد تعيش فيه كل الدول والشعوب في سلم وانسجام على أساس من التكافل . وممن الأمور المشجعة لنيجيريا تفانيه في الوفاء بهذه الأمال وهذه التطلعات بما يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة . واننا على ثقة بأنه سوف يستمر في اثناء هذه المنظمة بدوره القيادى .

اننا ننتهمز هذه الفرصة لكي نرحب بالدولة الجديدة لجزر سليمان بيننا . ونحن نهنيئ قادة هذه الدولة الحديثة . ونأمل في أن الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة وكالاتها المتخصصة ، سوف تساعد الدولة الجديدة وكذلك ستتيح لها فرصة تعزيز استقلالها .

وفي نفس الوقت ، فاننا نأسف على انه بعد مضي ما يقرب من ١٨ عاما على تبني الجمعية العامة التام للاعلان الخاص بمنح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة ، لا تزال بعض الدول

ترزح تحت السيطرة الاستعمارية . ان جميع شعوب العالم ، بفض النظر عن العنصر ، أو اللون ، أو الدين ، يجب عليها أن تتمكن الآن من ممارسة حقوقها الثابتة غير القابلة للتصرف في تقريب المصير والحرية والاستقلال .

ان الجمعية العامة لا تستطيع أن تزعم عادة انها قد حققت آمال وتطلعات آباء المنظمة ، واننا نشير الى انهم قد أعادوا تأكيد الثقة بكرامة ومصير الانسان ، وبالحقوق المتساوية للرجال والنساء والأمم الكبيرة والصغيرة .

اننا الآن في مفترق الطرق . والسؤال الآن هو ، الى أين نسير من هنا ؟ ان العلامات على الطريق واضحة كل الوضوح ، فاما الى كارثة وفوضى ؛ أو الى السلم والأمن والتعاون . ولحسن الحظ ، ان دروس التاريخ كثيرة وديناميكية ، وقد كانت الاختيارات أمامنا كل الوقت . والخيار يجب أن يكون واضحاً الآن . فمجرد الأمل في الأمور عابر بينما المخاوف القائمة تبدو واضحة . ان الآثار المفترقة المترتبة على مفهوم تقسيم العالم الى ثلاثة مستويات هي آثار حقيقية لكن يمكن التغلب عليها . فنحن نسير سوياً كالجناد في عرض عسكري ، لكن أحياناً لا نسير في خطى متساوية .

ان المساواة والتكافؤ يجب أن يكونا الاداتين الديناميكتين للتغيير وحسن التوجيه . كما أن أهدافنا يجب أن تكون السلم والرفاهية للجميع ، القائمة على الثقة العامة والمتبادلة . وتحقيق هذه الأهداف والسياسات يتطلب بالطبيعة تغييراً مستنيراً للأهداف والسياسات الوطنية . ان هذه التمديلات سوف تشكل ، بلا شك ، تحديات صعبة لا خلاص لجميع الأمم كبيرها وصغيرها ، ضعيفها وقويها ، لأهداف ميثاق الأمم المتحدة .

وخلال العام الماضي تم اتخاذ العديد من الخطوات المهمة . ولقد عقدت الجمعية العامة ثلاث دورات استثنائية حول مسائل هامة تبدأ من الحفاظ على السلام وتصفية الاستعمار الى محاولة خلق عالم جديد خال من الحرب . وبالإضافة الى ذلك فقد تم عقد مؤتمرين عالميين في اطار الامم المتحدة لزيادة يقظة الضمير الانساني ضد العنصرية والتمييز العنصرى ، وقد بدأ مؤتمر ثالث من أجل تعبئة حشد البلدان النامية لتحقيق الاعتماد الجماعي على النفس .

ان هذه الاجتماعات كانت تستهدف توجيه البشرية نحو عالم أفضل . وتستمر الامم المتحدة اليوم في توفير نقطة الانطلاق لحركة تتقدم في هذا الاتجاه ، وان ثقتنا في ان الامم المتحدة ستسير الطريق ، كي نرى سبيلنا بوضوح ، هي ثقة كاملة وشاملة .

ان وفدى يلاحظ بقلق التقلبات التي عانينا منها في محاولتنا من أجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . واننا ، في نيجيريا ، نقدر تماما حسامة المشاكل الحقيقية التي تواجه البلدان النامية ، وهناك دليل واضح على ان هذه المشاكل تزداد ، في الواقع ، سوءا وانها تهدد الاستقرار والنظام ، وحسن الادارة الحكومية في بعض البلاد .

لقد كانت هناك ادعاءات بأن بلدان العالم ، تبذل قصارى جهدها في اطار القيد الاجتماعى والاقتصادية الوطنية القائمة ، ولكن من الحقائق المعروفة أيضا ان هناك وسائل اقتصادية وتكنولوجية في العالم تضع حدا للفوضى التدريجية في العلاقات الاقتصادية الدولية ، والتي يمكن السيطرة عليها .

ان ذلك يدل على ان الفقر المدقع وآثاره على نوعية حياة الشعوب في البلدان النامية يمكن ، بل وينبغي ان يعالج بفعالية وبشكل شامل على الصعيد العالمى ، وينبغي أيضا ان تصبح لهذا الموضوع أولوية باعتبار انه يتطلب عملا دوليا يلبي بطريقة كافية احتياجات البلدان النامية ، كما تحددها هذه البلدان نفسها على اساس من المصالح المتبادلة .

ان التناقض المأساوى للعوز التام وسط الرخاء المتزايد في الدول المتقدمة ، من الأمور المعترف بها ، بل انه يقدم الحافز للتعبير الذاتى عن حسن النية العامة بالنسبة الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وفي رأى وفدى بلادى ، فان هذا ليس كافيا . ان البلدان النامية تحتاج الى اكثر من مجرد الالتزامات . فهي تود تغييرا أساسيا في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية .

انها تريد المشاركة الفعالة في عملية اتخاذ القرار ، وخاصة فيما يتعلق بالمفاوضات الاقتصادية الدولية بشأن جميع الموضوعات المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وهي تؤكد مرة أخرى ان هذه المفاوضات ينبغي أن تسير في اطار منظومة الامم المتحدة . وبايجاز فانها تود ان يكون لها صوت مسموع في القرارات التي تؤثر على ادارة الاقتصاد العالمي .

لقد تناولت باسهاب الحاجة الى الدخول في مناقشات ومفاوضات بالنسبة الى المسائل الاساسية المتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، لأن البديل لذلك هو المواجهة التي تؤدي الى الانقسام والنتائج الوخيمة . ان الحلول المؤقتة على اساس الخطوط التقليدية للدول المانحة والدول المستفيدة ليست فقط حلولا هامشية بالنسبة الى المشاكل الاقتصادية الهيكلية في البلدان النامية ، ولكنها تحد أيضا من اعتمادها على نفسها ومن نموها المطرد . ان هذه المفاوضات ينبغي ألا تتدهور فتصبح دوراتها شبيهة بنداوات المناقشة ، وبذلك لا تكون ذات طبيعة شمولية وتكون مليئة بالاحباطات .

وفي هذا الاطار ، فان وفدي يحس بقلق عميق تجاه المشاكل الواضحة التي لم تسمح للجنة الخاصة باقامة نظام اقتصادي دولي جديد - تلك اللجنة التي تقرر انشاؤها بالاجماع من هذه الجمعية بموجب القرار رقم ١٧٤ (د - ٣٢) - بأن تتمكن من القيام بعملها في التفاوض ، من خلال المناقشات ، للتوصل الى قرارات عملية ملموسة بالنسبة الى تلك المشاكل الدولية لتحسين وتنظيم هيكل الاقتصاد العالمي .

ان وفد بلادي يحس بأن جميع الصعوبات القائمة في وجه التعبئة الفعالة لجميع امكانات هذه اللجنة ، يجب ازالتها في الدورة الحالية . ولذلك فاننا نحث جميع البلدان على ان تتعاون لضمان التوصل الى اتفاق عندما يتم النظر في هذه المسألة عقب انتهاء المناقشة العامة . ونحن نخشى انه اذا لم يتم ذلك فسوف تفوض سلطة الجمعية العامة .

وبيدو أنه كانت هناك بعض العبارات المهمة في بيانات بعض الوفود تتعلق مباشرة بتطوير التعاون الدولي وتتصل بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد . وانني آمل ان تترجم اعلانات النوايا هذه الى مقترحات ملموسة من أجل تقدم المفاوضات تجاه اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ويتصل بهذا الموضوع ، اننا نشعر بأن الحوار الجارى بين البلدان التي تأخذ بالتخطيط

المركزي وتلك التي تتبع اقتصاديات السوق في أوروبا ، من شأنه ان يؤدي الى الالتزامات الضرورية من جانب جميع الاطراف من أجل ضمان مشاركة فعالة من قبل الدول الصناعية في أوروبا في مفاوضات عالمية تتصل بالتنمية والتعاون الدولي ، وفقا لاعلان وبرنامج العمل الخاص بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد .

واننا نلاحظ بأسف ان بعض الدول المتقدمة تفكر في اصدار تشريعات من جانب واحد تؤثر على استكشاف واستغلال قاع البحر فيما يتجاوز الولاية الوطنية للدول الأعضاء . وسيشكل ذلك انتهاكا مؤكدا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٧٤٩ (د - ٢٥) والذي اعلنت فيه الجمعية العامة الموقرة ان : " قاع البحر والمحيطات وباطن أرضها . . . وكذلك موارد المنطقة تعد تراثا مشتركا للبشرية " . ونحن ننضم الى مجموعة ال ٧٧ في مناشدتها جميع المعنيين باحترام رغبات أغلبية البشرية في هذا الموضوع بالذات .

ان الدورة الاستثنائية للجمعية العامة والتي كرس لنعز السلاح بدأت مرحلة جديدة في الامم المتحدة من أجل انقاذ البشرية من الدمار . ولقد عقدت تلك الدورة بسبب سياق التسليح وتنمية وتطوير أسلحة جديدة للدمار الشامل .

ان البحوث العسكرية والتطوير في الدول النووية ، تستنفذ الموارد البشرية والمالية الضخمة . ونحن نلاحظ التنافس بين الدول النووية لتحقيق تكافؤ نووي . وهذا من شأنه ان يجمد موارد كان من الممكن استخدامها من أجل التنمية . وكما ذكر في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية ، فان نزع السلاح قد أصبح مهمة ملحة وضرورية تواجه المجتمع الدولي . ولذلك يجب على الامم المتحدة ان تكون مركز الجهود من أجل تحقيق نزع السلاح العام والكامل .

وفي هذا المجال ، فاننا نرحب بقرار الدورة الاستثنائية باقامة لجنة الامم المتحدة لنزع السلاح ، ونشعر بالفبطة لأن هذه اللجنة الجديدة ستكون هيئة للمناقشات وجهازا فرعيا للجمعية العامة ينظر ويتخذ التوصيات في مختلف المسائل المتعلقة بنزع السلاح ، كما نأمل ان تصبح جهازا مناسباً لمتابعة قرارات وتوصيات الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح .

ان وفد بلادى يحدوه الأمل كذلك ، لأن مؤتمر لجنة نزع السلاح قد تمكن الآن من العمل على أسس ديمقراطية وميسرة . ونحن نشعر بالسعادة لأن نظام الرئاسة المشتركة الذي تسبب في

الخلافاً في الماضي قد عدل عنه بالاجماع . ونشعر بالسعادة أيضا لأن البلدان الأخرى ، مثل فرنسا ، ستجد هذه المرحلة أكثر ملاءمة للمشاركة في أعمال اللجنة الجديدة لنزع السلاح . واننا نأمل كذلك في أن الخموض في صياغة الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية ، فيما يتعلق بلجنة نزع السلاح ، لن يخلق أية مشاكل ، وان اجراءات اتخاذ القرارات بالاتفاق العام في الرأي لن تعوق عملية صنع القرارات أو تعهد من التقدم .

وعلى ضوء ذلك ، فان وفد بلادي يتطلع الى التنفيذ الفوري لبرنامج العمل حتى يمكن للاختيارات التي أوجدتها هذه الدورة الاستثنائية ألا تذهب هباءً . اننا نأمل في أن الابرام المبرر لاتفاق (سولت ٢) سوف يعطي دفعة جديدة لبرنامج نزع السلاح الجديد .

ان موضوع الحماية الدولية ، والتمتع بحقوق الانسان ، قد اصبحا من المسائل المشيرة للمشاعر والمتداخلة في مواجهات الشرق والغرب ، بحيث أنها تحجب الحقيقة الواقعة لجوهـر دور الأمم المتحدة في هذا المجال .

ومن هذه الزاوية ، فان وفد نيجيريا لن يتمكن من السعي أو من المشاركة في تفسيرات سياسية لمفهوم حقوق الانسان . اننا نود ان نضع أيدينا في أيدي الدول الاخرى من أجل التوصل الى اتفاق يمكن تنفيذه بحيث يعطي قرار الجمعية العامة رقم ١٣٠/٣٢ ، ما يستحقه من مركز أساسي في المداولات الخاصة بهذا الموضوع في اللجنة الثالثة . وسوف نستمر في دعم الجهود الجديدة من أجل تقوية قدرة الأمم المتحدة في تعزيز وحماية حقوق الانسان على المستوى الوطني والاقليمي .

وفي الشرق الأوسط ، ورغم الجهود ، وبعض العناصر الجديدة ، فان السلام الحقيقي لا يزال بعيدا عن المنطقة . ان الموقف في المنطقة لأسباب عديدة ومختلطة يؤثر بطريقة حاسمة ليس فقط على السلم والأمن الدوليين ، ولكنه يؤثر أيضا على مصالح المجتمع الدولي ككل . ويبدو انه لن تكون هناك هدنة لموجة العنف المتزايدة التي اجتاحت المنطقة منذ اكثر من ثلاثة عقود .

وان ننصرف الى اتفاقي كامب ديفيد ، فان وفد بلادي يرحب بجميع المبادرات التي اتخذت في سبيل السلام . ومع ذلك ، فيجب أن نذكر أن ما أمانا الآن هو مجرد اطار للعمل ، ولكن الطريق الى السلام النهائي لا يزال طويلا وشاقا . انني أود أن أبرز ان الأمم المتحدة ، كانت عبر السنوات الماضية قد رفضت المبادئ العريضة لحل مشكلة الشرق الأوسط . انها تتضمن انسحاب اسرائيل الشامل وغير المشروط من الأراضي العربية التي احتلت في حرب حزيران/يونيه ١٩٦٧ بما يتفق مع قرارات الجمعية العامة ، وخاصة القرارين رقمي ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) لمجلس الأمن . ان أي حل يجب أن يأخذ في الاعتبار الحقوق الثابتة لجميع الفلسطينيين - وانني أكرر لجميع الفلسطينيين - في تقرير المصير والاستقلال داخل حدود معترف بها .

وباختصار ، فان هدفنا ، هو ايجاد حل شامل يحظى بتأييد جميع الشعوب المعنية ، حتى يمكننا في النهاية الا نستبدل بحرب أخرى في منطقة الشرق الاوسط توترا متصاعدا وخطيرا نتيجة لموقف اللاسلم واللاعرب ، وذلك بسبب فشل المجتمع الدولي في حل المشكلة الفلسطينية . ومن المناطق التي تشير قلق وفد بلادى ، الجنوب الافريقي . ان الموقف في زيمبابوى لا يزال متفجرا للخاية ، فمنذ الدورة الثانية والثلاثين ، شهدنا خطوات جديدة من جانب الرئيس المتمرد ايان سميث ، من أجل تعزيز حكمه غير المشروع .

وفي أول هذا العام قام المتمردون باقامة ما يسمى بالادارة الانتقالية متعددة الأجناس تمهيدا للوصول الى حكم الأغلبية ، الا ان المصاعب والمعاناة التي يلاقها اغلبية الشعب الافريقي لا تزال مستمرة . ان البطش والقتل اللذين يمارسان ضد شعب زيمبابوى الأعزل لم تخف حدتها بعد ان سميث يفسر كذبا ، هذه المجازر التي يقوم بها كشافوه من قبيلة " سيلوس " ذوى السمعة السيئة بأنها ناجمة عن " تبادل اطلاق النار " ، وانتهاكات حظر التجول وما يتصل بذلك من أعمال وحشية أخرى . وفي الوقت نفسه فان العدوان ضد الدول الافريقية المستقلة أخذ في الازدياد . اننا نعلن مرة اخرى أنه لا يمكن ايجاد اى حل دائم لمشكلة روديسيا الا اذا حظى مثل هذا الحل على تأييد جميع الاطراف ، بما فيهم بصفة خاصة الجبهة الوطنية التي تحطت المصاعب الاكبر في هذا الصراع من أجل تحقيق حكم الاغلبية .

ان اية تدابير تتخذ لنقل السلطة الى بعض السود المتواطئين مع الأقلية البيضاء سوف تفشل ، ولا يمكن الا للسذج ان يخدعوا في هذا المجال ، وكذلك اولئك الذين لا مصلحة لهم في استقلال زيمبابوى .

اننا نؤيد اولئك الذين يؤمنون بان مؤتمرا يضم جميع الأحزاب يجب ان يعقد من أجل تحقيق حل سلمي . الا أن هناك دلائل على وجود تخريب متعمد لمثل هذا المؤتمر من جانب الحكم غير المشروع لآيان سميث . وخلال الأسابيع القليلة الماضية ، كان هناك تكثيف للاعتقالات ولاختفاء مئات من مؤيدي الجبهة الوطنية . ان القوى الوطنية مع ذلك مستمرة في كسر نطاق المقاومة التي يبديها المتمردون . ومع ذل المواجهة فقد قمنا بالعمل حتى نضمن أن النتيجة النهائية لن تكون هي تقسيم البلاد الى منتصر ومهزوم . اننا نهدف الى حل مقبول لجميع الاطراف المعنية بالأمر . ولا نزال على

قناعة بأن مؤتمرا يضم جميع الأطراف هو أفضل محفل لحل الخلافات المعلقة والتمهيد الى اقامة حكم ديمقراطي حقيقي .

وفي هذا المجال ، فمن الأمور التي تثير قلق وفد بلادي ، ان بعض الأعضاء في الكونغرس في الولايات المتحدة قد فكروا في دعوة قائد هذا الحكم المتمرد للشول امام الكونغرس للتحديث عن موضوع حكم الأغلبية في زمبابوى . ومن المعروف ان المحاولات البريطانية الأمريكية السابقة من أجل عقد مؤتمر يضم جميع الاحزاب قد تم احباطها بسبب الموقف المتمرد لايان سميث وعملائه . وللأسف فان هذه الدعوة سوف تستخدم من جانب ايان سميث ومؤيديه في الكونغرس لتعزيز التسوية الداخلية ومن اجل اثاره المشاعري الكونغرس وفي المجتمع الأمريكي لرفع العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على هذا النظام وسيكون من المؤسف حقا أن تكون هذه الدعوة الموجهة الى ايان سميث هي الحلقة الأولى في سلسلة من الأحداث ستؤدي فقط الى تصعيد النزاع والى مزيد من فقد الأرواح .

انتقل الآن الى موضوع ناميبيا . ان المجتمع الدولي يواجه مرة أخرى باصرار حكومة بريتوريا على الابقاء على وجودها غير المشروع في هذه الاراضي .

فبعد ١٨ شهرا من المفاوضات المكثفة ، فقد اتخذنا اجراء حاسما يتمثل في قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) . اننا نهنيئاً منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) من أجل ضبط النفس ومن أجل التعاون . ونأمل ان الدول الغربية الخمس التي وضعت خطة التسوية ، ستستمر في اعطاء تأييدها للأمين العام لتنفيذ المقترحات الخاصة بهذه التسوية بما يتفق مع قرار مجلس الامن المشار اليه آنفا ، وفي اطار نصوص قرار مجلس الأمن رقم ٣٨٥ (١٩٧٦) .

ان الحقيقة التي من أجلها ركزت على الأمور التي تهم وفد بلادي وخاصة في الشرق الأوسط وجنوب افريقيا ، لا تدل على عدم اهتمامنا بمناطق التوتر الأخرى في العالم . ففي قبرص على سبيل المثال ، فلا نزال نشعر بالقلق لوجود القوات الأجنبية التي تنتهك سلامة أراضي هذا البلد ، رغم قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن . اننا نشعر بالأسف تجاه جميع المناورات التي تأتي من الخداج من أجل تقسيم البلاد ، ونطالب بانسحاب غير مشروط لجميع القوى الأجنبية من أجل اتاحة الفرصة لمصالحة حقيقية بين الطائفتين الكبيرتين في الجزيرة .

وبالمثل فاننا نطالب جميع الدول المحبة للسلام وخاصة تلك التي لها تأثير سياسي على غواتيمالا ، بان تستخدم نفوذها لاقناع غواتيمالا بالامتنال للقرار ٣١ / ٥٠ الصادر في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، بالسماح لبليز بالتقدم نحو الاستقلال في امان مع الايقاع على وحدة اراضيها وسلامتها .

بالنسبة لنا في نيجيريا ، وأعتقد أنه بالنسبة لكل الشعوب الافريقية وكل الدول المحبة للسلام في العالم ، ان الموقف في جنوب قارتنا وخاصة في جنوب افريقيا من الامور المؤلمة . فهو يذكرنا بالمساس بكرامة الانسان الذي تعرض له الرجل الاسود . ان جذوره تكمن في الاستعمار . وهو يجد التأييد السياسي والاقتصادي له من خارج القارة . وهو يعكس الطبيعة الشاملة للعنصرية في العالم . ان المشكلة الرئيسية في الجنوب الافريقي هي مشكلة التمييز العنصري . والمذنب هو الحكم العنصري في بريتوريا .

ان مؤتمر لاجوس للعمل ضد الفصل العنصري كان من الامور التي حثت العمل الدولي ضد الفصل العنصري . ان نجاحه دوى صوته في العالم كله . وقد خلق آمالا جديدة في قلوب الشعوب المقهورة ، الا أنه بعد مضي عام واحد ، وفي المؤتمر الدولي لمكافحة العنصرية والفصل العنصري ، فشل المجتمع الدولي في توسيع نطاق هذا الكفاح واعطائه أبعادا جديدة . ويجب أن أعرب عن عدم رضى وفد بلادى بنتائج مؤتمر جنيف . وفي الواقع فان نتائجه تعتبر نكسة لانجازات مؤتمر لاجوس . كنا نعتقد أن الدول الغربية التي انسحبت من هذا المؤتمر كانت ستقدر أهمية المسائل الخاصة بالتفرقة العنصرية وآثارها الوخيمة على العالم ، وخاصة في الجنوب الافريقي . ان أعمالهم يمكن أن تقدم فقط التعزية لبريتوريا ، فهي تعطي الانطباع بأنها تؤيد بريتوريا .

اننا في نيجيريا مقتنعون بأنه كلما بقي النظام العنصري في بريتوريا زاد نطاق المواجهه الدموية هناك . اننا نعتقد بأن الضغوط المستمرة والمتزايدة يجب أن تمارس على بريتوريا سواء في ميدان القتال أو في المحافل الدولية . اننا نعتقد ، أولا ، أن جنوب افريقيا يجب أن يتم عزلها في جميع المجالات الدولية . ثانيا ، يجب أن تعامل جنوب افريقيا كمذنب وليس كشريك في أية مفاوضات تهدف الى حل مشكلة الجنوب الافريقي . ثالثا ، يجب على مجلس الأمن أن يفرض عقوبات على منح القروض الجديدة وعلى الاستثمارات في جنوب افريقيا ، كمسألة ذات طبيعة ملحة ، ثم أن يقوم بعد ذلك بفرض عقوبات اقتصادية شاملة عليها . رابعا ، يجب أن يزيد المجتمع الدولي من معونته لحركات التحرير في جنوب افريقيا .

من جانبنا سوف تستمر نيجيريا في منح تأييدها للشعب المقهور في جنوب افريقيا ، وسوف تستمر في منح المعونة المعنوية والمالية والسياسية والدبلوماسية لحركات التحرير الوطنية ، وسوف

تستمر في السعي الى عزل جنوب افريقيا وحلفائها وأصدقائها في المحافل الدولية . وبالنسبة لشعب نيجيريا فان قلقنا بالنسبة للمقهورين ينعكس في عطاءاتنا ومعوناتنا لصندوق الانقاذ الوطني للجنوب الافريقي .

قد يكون من الصعب علي أن أنهي هذا البيان دون أن أذكر بعض الاحداث المساوية التي حدثت في قارتنا خلال العام الماضي . فلقد كانت محاولات مكشوفة من جانب القوى الاستعمارية الجديدة ، لاعادة استعمار افريقيا في زى الاعمال الانسانية . لقد أدت هذه المحاولات الى خسارة في الارواح وفي المعدات ، وقد يعبر هذا عن مدى ضعف الدول الافريقية منفردة ومن ثم يسهم استغلالها من جانب أولئك الذين لا يرغبون في أى خير لافريقيا .

لا يمكنني أن أعلق بطريقة أفضل عن هذا الامر الا عن طريق اقتباس ما قاله اللفتنانت جنرال أولسيغن أويسانجو رئيس الدولة النيجيرية في مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية في الخرطوم :
" اسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى على موقف نيجيريا بالنسبة للتدخل الخارجي في شؤون أية دولة ذات سيادة . اننا نندد بمثل هذه التدخلات دون ما تحفظ " .

" ومع هذا ، فاننا نرى أننا نحتاج الى أن نكون واضحين كل الوضوح بما نعنيه بالتدخل الاجنبي في مجال التطورات السياسية في افريقيا . ومن الامثلة الواضحة على ما نعنيه بالتدخل الاجنبي ، والتي أدركها ميثاق الوحدة الافريقية العدوان الاجرامي بقيادة المرتزقة الذي وجه ضد جمهورية فينيا . ١٩٧٠ ، والهجوم المنظم من الخارج ضد جمهورية بنن في كانون الثاني /يناير الماضي ، وكذلك الاستيلاء على الحكم في جزر القمر من جانب المرتزقة الاجانب . كانت هذه عمليات نظمت من أجل حماية المصالح الاجنبية ، ومن أجل تقويض الاستقرار والسيادة الوطنية في بعض الدول الافريقية . اذا لم نكن نريد أن نخدع أنفسنا عن طريق تفادي ذكر حقائق غير مقبولة ، فاننا يجب أن نسمي الأشياء باسمائها . فهناك التدخل الاخير الذي قامت به بعض الدول الاوروبية الاستعمارية السابقة في وسط افريقيا ، ويعد هذا محاولة مكشوفة من جانب هذه القوى لتحديد ما يجب أن تكون عليه المصالح الجماعية الحقيقية لافريقيا . اننا نرفض فكرة مناقشة أو تحديد مصالح أفريقيًا أو احتياجات الامن الجماعي لها من جانب الدول الغربية أو من جانب أى شخص آخر دون موافقتنا أو دون التشاور مع وفود منظمة الوحدة الافريقية " .

انني آمل في أن هذه الاحداث لن تتكرر في المستقبل .

السيد دي بي فوردي (بربادوس) (الكلمة بالانكليزية) : ان بربادوس تقدم لكم تهنئتها الصادقة على انتخابكم رئيسا للدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان سجلكم الحافل يؤهلكم بجدارة لرياسة مداولات هذه المنظمة ، ووفد بلادى يؤيدكم تمام التأييد وأنتم تقومون بأعباء مسؤولياتكم الضخمة .

اننا نؤيد تماما مبدأ عالمية العضوية في منظمة الامم المتحدة ، ومن هنا فان بربادوس ترحب بحرارة بانضمام جزر سليمان كعضو في هذه المنظمة . واستقلال هذه الدولة الحديثة هو أحد المظاهر العملية المتزايدة لحق تقرير المصير والاستقلال اللذين يمثلان أحد الانجازات العظيمة لحقبة ما بعد الحرب واقامة الامم المتحدة .

هناك الكثير الذى يجب علينا أن نقوم به كي نخلص العالم من الاستعمار طبقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) ١٩٦٠ الذى يعتبر علامة على الطريق . ان الموقف في الجنوب الافريقي ما يزال يهدد السلام العالمي . فهناك ، وبالذات في جنوب افريقيا ، حكومات الاقليات ، دون أية مساندة من ملايين الافريقيين ما تزال تقتل وتمارس القمع ضد الوطنيين البيض والاصود على السواء . ان جميع الدول وجميع الشعوب نددت بهذا التصرف مرارا وتكرارا . وينعكس هذا التنديد في مختلف قرارات الأمم المتحدة وتعجز الامم المتحدة الدورة بعد الأخرى عن انقاذ العالم من هذا الاجرام الذى يعتبر تحديا مقصودا لضمير العالم .

وانا حاول العالم أن يتخلص مرة واحدة والى الأبد من المذهب والممارسة الشريرين للفصل العنصرى ، فينبغي علينا أن نتحول من محفل للكلام وعدم العمل الى منظمة تنوى تنفيذ جميع أحكام الميثاق . وكجزء من برنامجنا ، يجب أن نكون جاهزين لتطبيق عقوبات اقتصادية وعسكرية كاملة ضد جنوب افريقيا ، وضد النظام غير الشرعي في روديسيا . وخلال ما يزيد عن ثلاثة عقود مضت ، كانت بريادوس الأولى بين أمم العالم التي أظهرت استياءها الشديد بطريقة عملية لمذهب الفصل العنصرى من خلال فرض عقوبات اقتصادية كاملة ضد جنوب افريقيا . وما نزال نطبق مثل هذه العقوبات ، ونحن نحث جميع أعضاء هذه المنظمة على أن يحدوا حدونا .

ولم يحدث شيء خلال العام الماضي يحملنا على الاعتقاد بأن الحكومة العنصرية في جنوب افريقيا سوف تكف عن هذا العمل غير المتحضر . ويتعين علينا أن نتثبت من مواصلة الضغط من جانب الرأى الدولى ، والدول الخمس الغربية الأعضاء في مجلس الأمن ، والجهود الشجاعة للمناضلين من أجل التحرر بقيادة سوابو الذين جعلوا جنوب افريقيا تجنح الى اعطاء الأمم المتحدة الحق فى الاشتراك في عملية نيل ناميبيا لاستقلالها .

ان حكومة بريادوس توافق موافقة كاملة على اقامة مجموعة الأمم المتحدة للمساعدة على الانتقال وعلى تعيين ممثل خاص للأمم المتحدة ، لضمان اجراء انتخابات حرة وعادلة على أساس اشتراك البالغين في التصويت كشرط أولي لاستقلال ناميبيا . وينبغي على مجلس الأمن ألا يتردد فى استعمل أحكام التنفيذ الاجبارى التي يشتمل عليها الميثاق لضمان امثال جنوب افريقيا بالكامل للقرارات التي وافق عليها المجلس ، بشأن الاستقلال المبكر لنايبيا . وتكرر بريادوس نداءها الذى ترد منذ سنة الى فرض العقوبات الاقتصادية ضد جنوب افريقيا .

ان على الدول الغربية العظمى واجبا تجاه المجتمع الدولى . ويتمثل هذا الواجب في عدم التخلي عن المبدأ في موقفها من هذه القضية . وغالبا ما تخلق هذه الأقطار الانطباع بأن الاخلاق في الشؤون الدولية تأتي في المرتبة الثانية ، بعد مصالحها ومزاياها الاقتصادية . وتدرك بريادوس تماما أهمية جنوب افريقيا بصفتها مصدرا رئيسيا لتزويد الموارد المعدنية لبعض الدول الغربية المصنعة . وينبغي ألا يكون هذا الاعتماد القائم على الاعتبارات الاقتصادية الخالصة ، وعلى المصالح الذاتية العارية ستارا من الدخان لهجر المبادئ ولتأخير الاستقلال الحقيقى لنايبيا والتحرير الاخير للشعب الأسود في افريقيا الجنوبية .

وفي حالة زيمبابوي أيضا تحس بربادوس احساسا قويا بلزوم ممارسة الضغط على نظام سميث غير الشرعي لتحقيق الاستقلال المبكر . ان الخطة الانجلو امريكية لا تزال تقدم أملا حقيقيا في انجاز حكم الأغلبية . ويتعين على الدول الغربية العظمى أيضا ضمان حل مرض . ومن جانبنا ، فسوف نواصل تأييدنا حيثما أمكن للدول الافريقية الواقعة على الخطوط الأولى ، وللجبهة الوطنية في كفاحها البطولي من أجل القضاء على الاستعمار ، ومن أجل اقامة حكومة ديمقراطية حقيقية وضمنان الحريات الجوهرية في زيمبابوي .

ونحن من بين الذين يتمسكون بالمبادئ في تسيير علاقاتنا الخارجية ، قد انزعجنا كثيرا بالأبعاد الخاصة بالاعلان الذي صدر بالأمس عن أن حكومة الولايات المتحدة قد قررت أن تمنح تأشيرة دخول لمترو روديسيا ايان سميث الى الولايات المتحدة ، ونتمنى ألا تكون هذه هي الخطوة الأولى تجاه المقايضة حول حقوق شعب زيمبابوي . فان هذا القرار - من وجهة نظرنا - يشكل انتهاكا خطيرا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٥٣ (١٩٦٨) ، ويشكل مثالا آخر على السلوك المتناقض الذي تسلكه القوى الكبرى التي تستطيع أن تقف موقفا حساسا اذا اختارت أن توجد نهاية قريبة لعدم الشرعية والخيانة في روديسيا .

تواصل بربادوس تأييدها المبدئي لشعب موبير المكافح في تيمور الشرقية . واننا نشجب قتل اندونيسيا لقضايا كبيرة من سكان تيمور الشرقية ، وباعتبار بربادوس دولة صغيرة ، فانها تحس بالاستياء الخاص من الطريقة التي تدوس بها دولة قوية حقوق شعب أصغر وأضعف منها . واننا مستاءون من ان كثيرا من الشعوب قد اختارت الصمت على وضع تيمور الشرقية بسبب الراحة السياسية . واننا لواقنون من أن شعب تيمور الشرقية سينتصر بفضل شجافته ، بعد كفاحه من أجل الاستقلال .

وتدعو بربادوس اندونيسيا الى التمسك بقرارى الأمم المتحدة ٣٤٨٥ (د - ٣٠) (١٩٧٥)

و ٣٢ / ٣٤ في تشرين الثاني / نوفمبر (١٩٧٤) وقرارى مجلس الأمن رقمي ٣٨٤ (١٩٧٥) ، ٣٨٩ ،

(١٩٧٦) وأن تنهي غزوها لتيمور الشرقية فورا .

وفي أماكن أخرى من العالم ، لا تزال هناك مظاهر الاستعمار ، فمثلا في المنطقة الكاريبية نشهد تعويق غواتيمالا المقصود لاستقلال بليز . وتواصل حكومة غواتيمالا موقفا العنيد المتمثل في المطالبة بأراضي بليز بما لا يتماشى مع الرأى العام العالمي ، وقرارات الامم المتحدة .

ولا تستطيع حكومة بربادوس أن تعترف بأن لغواتيمالا الحق في بوصة مربعة من أرض بليز وهناك خطر كبير في أن التنازل لغواتيمالا عن أى جزء من أرض بليز مهما كان صغيرا سيؤدى الى ظهور مطالب اقليمية كثيرة في امريكا اللاتينية ينجم عنها عدم الاستقرار ، وتهديدات الأمن والسلام في امريكا اللاتينية . والمنطقة الكاريبية .

بينما نجد أن بعض الدول الاستعمارية قد قبلت اخيرا بالتحتمية التاريخية في تطبيق الخطط الرامية الى منح الأراضي الواقعة تحت ادارتها الاستقلال ، هناك دول استعمارية أخرى تتردد في الاعتراف بحق تقرير المصير ، وتقوم دول أخرى جاهدة بأعمال الاستعمار الجديد . بينما يساور الودم دولاً أخرى بأن الأراضي الواقعة عبر البحار هي جزء من اراضيها . ان هذه المواقف موجودة في المنطقة الكاريبية ، وهي تشكل خطراً على تلك المنطقة التي كانت الأولى التي سارت على طريق انها الاستعمار لدى نيل جمهورية هايتي استقلالها ، وقد تكون هذه المنطقة آخر معقل في العالم يتخلص من الاستعمار .

ويجب على هذه الجمعية ألا تعتقد بأن الصورة الكاذبة من الهدوء والسكينة في المنطقة الكاريبية المشرقة هي علامة على أن المنطقة حرة حقاً ، وانها قد تخلصت من التوترات التحتمية الناجمة عن الاستعمار . ان اولئك من بيننا الذين يعيشون في المنطقة الكاريبية ينبغي عليهم أن يجدوا نداءنا الى القوى الاستعمارية وقوى الاستعمار الجديد للاسراع في عملية انها الاستعمار في المنطقة ، ولتفادي محاولة إعادة اقامة مناطق النفوذ والابقاء عليها ، وهي التي تقوض الحرية الديمقراطية الحقيقية للشعوب الكاريبية .

وفي كثير من الأحيان عندما تحصل الدول على الاستقلال الرسمي ، فإنها تترك من القوى الاستعمارية الراحلة هياكل مؤسسية تستطيع القوى الاستعمارية من خلالها استخدامها لكي تتحكم في صنع القرار في تلك المستعمرات السابقة . ان هذه الهياكل الاستعمارية الجديدة والامبريالية تعوق التطور الاقتصادي للعالم الثالث . ان المقترحات من أجل تحويل هذه الهياكل ، قد تقدمنا بها نوقشت في الدورتين السادسة والسابعة الاستثنائيتين للامم المتحدة ، وفي الاونكتاد ، وفي المؤتمر الدولي للتعاون الاقتصادي وفي المناقشات الاخيرة للجنة الجامعة .

ان بربادوس تشعر بالحزن الشديد لعدم احراز التقدم في هذه المحافل ، وتنسب اسباب ذلك الى النزعة التجارية البالية . ولا يمكن ان نقبل ان تقوم العلاقات بين الدول على اساس ان تستمتع بعضها بالسلع والخدمات على حساب بعضها الآخر . ان هذه الاعتبارات لاتزال قائمة وهي تمثل تصرفات المتفاوضين من الدول المتقدمة ، علما بأن الاقتصاد الحديث لا يقرها .

ان الدول المتقدمة من خلال المفاوضات من أجل الوصول الى نظام اقتصادي دولي جديد ، لاتزال تهتم بتحقيق المكاسب المتعددة . وهكذا فان العلاقات بين الدول النامية والدول المتقدمة ، تقاس على اساس السيطرة الاقتصادية للدول الأقوى اقتصاديا . ومن ثم ، فاننا نقف موقف التبعيية الى ما لا نهاية دون أية مشاركة كاملة وعادلة مع تلك الدول المتقدمة .

ان هذا في رأينا يعتبر قصر نظر من جانب الدول المتقدمة . ان هارفي ليبينشتين في كتابه " فيما وراء الرجل الاقتصادي " قد ذكرنا بالنقد الذي وجهه تولستوي في روايته " الحرب والسلام " الى هؤلاء الخبراء العسكريين الذين تنبأوا بنتيجة المعارك عندما كانوا ينظرون الى العناصر الكمية في قوى الدول المتحاربة . ورغم ذلك ، فانه من الناحية التاريخية قد ثبت انه في مثل تلك المواقف ، فان الروح القتالية والروح المعنوية قد برهنتا على انهما من أكثر العوامل المؤثرة .

وبنفس المعيار ، فان الدول النامية التي تحدوها الرغبة في رفع مستوى معيشتها ، ستضمن بجهودها تحويل النظام الاقتصادي العالمي . ولكن يجب ان تكون نتيجة هذا التحويل ، هي وضع شروط تبادل تجاري أكثر عدلا ، واقامة تنمية تكنولوجية تكون ملكا مشتركا للبشرية جمعاء ، ومن ثم تتخلص تلك البلدان النامية من قلقها الناتج عن ارهاقها الآن بالديون نتيجة نظام يضع نتج السلع المصنعة في وضع أفضل من نتج المواد الخام والمنتجات الأولية نصف المصنعة . وعلى بلدان العالم

الثالث ، مع ذلك ، ان تعترف بأننا لا نستطيع انتظار وسيلة سحرية تحقق النتائج التي تسعى اليها ، ونسعى جميعا في العالم النامي . وينبغي علينا أن نجد التزامنا بأن نبحت المشاكل باستفاضة وان نعمل بصبر ونظام لكي نتوصل في أقرب وقت ممكن الى اهدافنا وهي تحقيق نظام اقتصادى دولي جديد . ان الاعتماد على النفس والتضامن في العالم الثالث والتعاون الاقتصادى ، هي القواعد التي نستطيع أن نبني عليها الاستراتيجية والأسس التي ينبغي ان يقوم عليها هذا النظام . ان أية فرقة في صفوف الدول النامية ، سوف تستخدمها وتستفيد منها الدول المصنعة او الصناعية لكي تزيد من الفجوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب وبين الدول الصناعية والدول غير الصناعية .

ان حكومة بربادوس تدرك تماما الفوائد التي لا تقدر بثمن التي قدمتها الامم المتحدة لجميع شعوب هذا العالم المضطرب . ان الدور الذي لعبته من أجل الوقوف في مواجهة قيام حرب ثالثة في العقود الثلاثة الماضية واضح تماما . كما ان الدور الذي تلعبه الوكالات المتخصصة دور بارز ومعروف في المجالات المختلفة . ان حكومة بربادوس تعتقد انه رغم هذه المنجزات ، فان هناك مجالا للتقدم ، وان وكالات الامم المتحدة المتخصصة تستطيع أن تلعب دورا أكثر فاعلية في حل مشاكل معينة ، اذا ما لجأنا الى طرق مختلفة في تحديد العون الفني المطلوب .

وكما ندرك ، فان كمية العون الذي يقدم الى بلد ما ، انما يتحدد ، الى درجة بعيدة ، على أساس مجمل ناتجها الوطني . والنتيجة ان هذه التقديرات تكون غير واقعية ، بالنسبة الى مدى شراء الدول ، ذلك ان بعض الدول التي تتمتع بموارد طبيعية كبيرة تعتبر فقيرة وان دول أخرى ذات موارد طبيعية محدودة تعتبر غنية . ان تطبيق مثل هذا المعيار على بربادوس يقف عائقا امام تحقيق الاكتفاء الذاتي ، لأنه عندما نصل الى مستوى معين من التنمية ، تسحب المعونة الحيويوية أو يتم توزيعها توزيعا غير مناسب .

ان بربادوس تدرك أيضا ، ان الموارد المالية الموضوعة تحت تصرف الوكالات المختلفة للامم المتحدة ليست غير محدودة . ولكن حكومتى ترى ايضا انه اذا ما استخدمت هذه الموارد بطريقة رشيدة وأكثر فاعلية وطبقا لمعايير حقيقية للدول ، فان دول صغيرة مثل الدول الجزرية النامية ، مثل بلادى ، تستطيع ان تحصل على كمية العون الذي تراه . فلنركز على المعالجة وليس على التخفيف من المشاكل فقط .

ان دولا صغيرة مثل أيسلندا ومثلنا ، تؤكد على أهمية البحار بالنسبة للرفاهية الاقتصادية المستقبلية ، وان هذا يشكل مصدرا حيويا لمواردنا . ولذلك ، فان حكومة بربادوس رغم اعبائها المالية ومصادرها البشرية المحدودة قد شاركت باخلاص في جميع دورات مؤتمر قانون البحار . ولذلك ، نشعر بالأسى ان التقدم الذي أحرزه هذا المؤتمر كان بطيئا ، لأن كثيرا من المشاكل لم يبت فيها حتى الآن .

ان الموقف الذي تتخذه بربادوس كان ولا يزال ، هو ان الموارد البحرية خارج الولاية الوطنية تعتبر تراثا مشتركا للانسانية وان استغلال موارد قاع البحر لا يجب ان يتم بطريقة عشوائية تقوم فيها الشركات المتعددة الجنسية ، بالاشتراك في سباق ، من أجل الحصول على نصيب الأسد من الموارد البحرية . ان تنمية المعادن في قاع البحر ، يجب ان تنظم من خلال نظام قانوني يعكس المصالح المشروعة لجميع شعوب العالم . ان موارد قاع البحر يجب ان توضع تحت سلطة دولية ، حتى يستطيع الجميع المشاركة في الفوائد من أجل توزيع منصف لهذه الموارد . ويعتبر ذلك عاملا هاما في ايجاد نظام اقتصادي دولي جديد .

ان بربادوس تؤيد وجهة نظر مجموعة ال ٧٧ خلال الدورة السابعة المستأنفة لقانون البحار ، والتي أشارت الى مخاطر عدم التنسيق من جانب الدول منفردة . ولذلك ، فان بربادوس ترفض بشدة أية خطط تحاك في تشريعات بعض الدول المتقدمة والصناعية لاتخاذ خطوات من جانب واحد لاستغلال مصادر قاع البحر . ونحن نؤكد مرة اخرى قلقنا بسبب الطريق المسدود الحالي بين الاطراف المتفاوضة بشأن قانون البحار . ان نتائج هذه المفاوضات يجب ان تكون مقبولة لدى شعوب العالم ، اذا ما أردنا ان نتحرك خطوة الى الأمام في سبيل تحقيق بيئة من السلم والأمن .

ان وكالات الأمم المتحدة المتخصصة المعنية ، عليها واجب تجاه مساعدة الدول الصغرى المتضررة جغرافيا ، لكي تتمكن من اعداد الخطط واتخاذ الخطوات المناسبة من أجل تنظيم وضمان حماية مواردها المحدودة داخل ولايتها الوطنية . ان كثيرا من الدول النامية في العالم قد أصدرت التشريعات من أجل تنظيم الصيد واستغلال الموارد الأخرى داخل بحرها الاقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة . ورغم ذلك فانها لا تستطيع تنفيذ هذه التشريعات بسبب عدم وجود الأجهزة اللازمة التي تستطيع بواسطتها القيام برقابة مناسبة في المناطق الواقعة تحت ولايتها الوطنية .

وفي منطقة الكاريبي كان علينا أن نقف مكتوفي الأيدي ازاء استغلال الدول الغنية مثل اليابان للموارد النادرة لبحارنا دون تقديم أية مساهمة في الرخاء الاقتصادي للمنطقة ودون أي اعتبار للاضرار الصحية أو البيئية للمنطقة . ونحن نحث كل بلدان الكاريبي أن تدرك الأهمية الملحة ليجاد تدابير وقائية كافية لضمان الاستغلال السليم لموارد المنطقة لصالح شعوب المنطقة . ونطالب المجتمع العالمي بمساعدتنا في هذه المساعي .

وقد رحبت بربادوس بعقد الدورة العاشرة الاستثنائية للجمعية العامة التي أعتبرت أكبر اجتماع عقد حتى الآن لبحث مشكلة نزع السلاح . لقد أظهرت تلك الدورة الاعتراف بأن سباق التسلح مشكلة تهم البشرية جميعا وأن حلها يتطلب أكبر مقدار من المشاركات في كل مناطق العالم . ان هذا المبدأ يجب أن يطبق بشدة ان كثيرا ما تعالج مشاكل نزع السلاح باعتبارها مسألة تتعلق بالدول النووية وحدها . ان الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة العاشرة الاستثنائية قد أدركت دور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح على الرغم من أنها قد مثلت مجموعة من الاقتراحات التي تعكس الاختلافات في الرأي بين البلدان المشتركة في الدورة العاشرة الاستثنائية .

وعلى الرغم من الكلمات البراقة التي ذكرت في الدورة الاستثنائية فان بعض الدول ما زالت تعمل على تكديس السلاح . ان هذا يسبب قلقنا البالغ . ان سياسة بربادوس كانت ولا تزال تتمثل في أن نزع السلاح يجب أن يكون عاما وكاملا من أجل خلق وضع يكون فيه يكون من الممكن للموارد التي تبذل على أنشطة عسكرية غير انتاجية أن تستخدم في أغراض التنمية .

وتعتقد بربادوس أن انشاء لجنة نزع السلاح كهيئة تفاوضية وكجهاز مساعد للجمعية العامة يعتبر تقدما عظيما نحو تحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية فعالة . ان مخططا لنزع السلاح العام الكامل يجب أن ينفذ دون ابطاء . وهذا يتطلب عملا رقيقا على مستوى رجال الدول لبلدان العالم . ويجب أن نعمل من خلال الأمم المتحدة على تخليص العالم من عدم الامن الذي يزعج بالشعوب الى سباق التسلح نتيجة للفهم الخاطئ بأنه كلما زادت الاسلحة التي تحصل عليها الدول زاد الامن الذي يمكنهم أن يتمتعوا به .

ولسوء الحظ وقعت كثير من البلدان النامية في خضم السباق للحصول على الاسلحة التقليدية . ومن أكبر أسباب التسلح في العالم النامي محاولة الدول العظمى معاملة البلدان النامية باعتبارها

مناطق نفوذ . ويتعين علينا في الأمم المتحدة أن نكافح من أجل إزالة المفاهيم الجغرافية السياسية البالية مثل نظرية مناطق النفوذ عن طريق تأمين احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . وفي هذا الصدد فإن دولاً صغيرة مثل بربادوس تترقب بقلق انتشار استخدام المرتزقة من الخارج ، وأحياناً بالاتفاق مع حكومة أجنبية من أجل أحداث اضطراب في الوظائف الحكومية للبلدان الأخرى . وتدبر بربادوس استخدام المرتزقة في مناطق معينة من أفريقيا وفي نيكاراغوا ليس فقط باعتباره تدخلاً مبرراً له في شؤون تلك البلدان بل أيضاً كمحاولة من جانب النظم غير الديمقراطية لاسكات الاصوات المناهضة والمكافحة من أجل حقوق الانسان والتحرر الحقيقي .

ويجب علينا في العالم النامي أن ندرك أن بيع الأسلحة التقليدية هو أسلوب آخر لنقل الموارد من الدول المتأخرة الى العالم الصناعي والمتقدم . ومن مصلحة المجموعة الأخيرة من الدول أن تواصل الدفع بالبلدان النامية الى تبيد موارد ها وتوسيع الفجوة بين من يملكون وبين من لا يملكون . ولا ينبغي على البلدان النامية أن تواصل الاعتقاد أن من مصلحتها الحصول على المعونة العسكرية . ولهذه الأسباب نؤيد مبادرة حكومة المكسيك الى القيام بدراسة لموضوع التوسع في الاسلحة التقليدية من أجل التوصل الى اتفاقية للحد منها .

وتعتقد بربادوس أن الدول لا يمكنها الوفاء بأمان شعوبها في جنود من العنف وهذا هو سبب تأييد حكومة بربادوس العمل من أجل إزالة الارهاب الدولي بجميع أشكاله . لذلك فإن بربادوس تشترك في اتفاقيات مونتريال ولاهاي وطوكيو التي تهدف الى ايجاد مناخ دولي منظم . ومع ذلك تشعر بربادوس أن المناخ الدولي لا يمكن أن يكون آمناً الا اذا طبقت قاعدة عدم وجود لجنة أمنة للمجرمين . ونحن نعترف أن البلدان الصغيرة بينما تلتزم بمبدأ تسليم المجرمين ومحاكمتهم بالطريقة المناسبة فإنها ليس لديها الصلاحية في تطبيق هذا المبدأ بشكل فعال . ومع ذلك وفي مثل هذه الحالات يجب أن تكون البلدان الكبرى مسؤولة عن محاكمة المجرمين الدوليين وبهذا تساعد البلدان الصغرى التي لا تستطيع أن تفعل ذلك ، وبهذا تلتزم البلدان الصغرى بالقانون الدولي دون التعرض لانتقامات مجموعات إجرامية تملك موارد كبرى تزيد عن موارد الدول الصغرى ذاتها . وهناك مناطق أخرى من العالم نجد فيها أن تحقيق السلام والأمن ما يزال مشكلة كبيرة . والآن أذكر اثنتين من هذه المناطق بصفة خاصة .

ففي الشرق الأوسط تستمر فوضى من النوع الذي يسهل انتشاره في باقي أجزاء العالم. وتمتد حكومة بربادوس بضرورة اجراء مفاوضات بين جميع الاطراف المعنية من أجل التوصل الى سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة. وان قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يشكلان الأساس لأي تسوية.

وتحیی بربادوس الجهود المبذولة في كامب دافيد بين مصر واسرائيل لأننا مقتنعون أن أى حوار لا شك يساعد على زيادة احتمال التفاهم بين المتخاصمين في الشرق الاوسط. ومع ذلك فإن محادثات كامب دافيد نفسها لا يمكن أن تحقق السلام المأمول في المنطقة. فبقدر ما هو من غير الواقعي التحدث عن حل لا يشمل حق اسرائيل في البقاء داخل حدود آمنة فانه من غير الواقعي أيضا اقتراح تسوية لا تعترف بحقوق وأمانى الملايين من الفلسطينيين التي أجبرت على أن تعيش الآن في بلدان أخرى وفي الضفة الغربية واسرائيل دون وطن حقيقي. وتعتقد بربادوس أن الفلسطينيين ومطالبهم العادلة لا يمكن تجاهلها وأن حقهم في تقرير مصيرهم حق ثابت ولا بد من احترامه.

وانني لعلى يقين من أن أى شخص في هذه الجمعية استمع هذا الصباح الى الحديث المؤثر للسيد كبريانو ، الرئيس القدير لجمهورية قبرص ، لا بد وأن يكون قد تأثر بصدق ملاحظاته عن مشاكل بلده. ان مطلبه من المجتمع الدولي هو أن يساعده على اعادة بناء قبرص المجردة من السلاح وذات السيادة ، ويجب على هذه الجمعية أن تقبل بهذا المطلب. وتأسف بربادوس على بقاء هذه الدولة تحتلها قوات أجنبية وبقاء الجاليتين فيها في عداوة. وتؤيد بربادوس قرارات الأمم المتحدة حول قبرص وتأمل في أن المفاوضات بين الجاليتين سوف تؤدي الى التنمية والتفاهم الذى سوف يسفر عن انسحاب مبكر للقوات الاجنبية من أراضي قبرص؛ حيث انه عن هذا الطريق وحده يمكن ازالة التوتر وتأمين السلم والامن في هذه المنطقة.

ويؤكد تقرير الأمين العام على أهمية الخدمة المدنية الدولية المحايدة والعالية الكفاءة حيث يمكن للرجال والنساء من ذوى المقدرة من كل بقاع الارض أن يمارسوا واجباتهم بتجرد وتكامل. وتؤيد بربادوس هذا المبدأ الا اننا لا بد وأن نعترف اننا ما زلنا بعيدين عن تحقيق الهدف المأمول من جانب جميع البلدان. ويود وفد بلادى أيضا أن يوضح أوجه الضعف الواضحة في هيكل الامانة العامة لا تقتصر على الضغوط السياسية الخارجية التي أشار اليها التقرير.

ان بربادوس تدين الضغط غير اللائق من بعض الدول التي تستخدم في بعض الاحوال تكتيكات خافية للتخويف .

ولكن لا تنفذ من خلال البيروقراطية نفسها المبادئ السامية التي نادى بها الأمين العام في تقريره . فهناك الكثيرون من موظفي الامم المتحدة الذين يتحدثون في د هاليز الأمام المتحدة قائلين أنهم ضحايا اختلاف العرق والجنس ، ولكنهم لا يجراًون على الكلام خشية العقاب . لقد أشار تقرير الأمين العام الى بعض الصعوبات الخاصة بتشغيل النساء على المستويات الرفيعة في الامانة العامة ويوضح ان المشكلة تتعلق بالعثور على المرشحات المناسبات . لقد تقدمت بربادوس ، في العام الماضي ، بأسماء سيدات بربادوسيات للعمل في الاجهزة المختلفة للأمم المتحدة . وحتى هذه اللحظة ، لم تتخذ الامانة العامة الخطوات الايجابية من أجل تشغيل هؤلاء النساء . ان النساء في بربادوس والكاريبي قد درسن بنجاح في بعض الجامعات الكبيرة الشهيرة في العالم ، ومارسن المهن في بلادنا وقد أثبتن المقدرة على تحمل المسؤوليات مثلهن في ذلك مثل أى رجل . واني أقول انه لا يوجد عمل في الامانة لا تستطيع نساء منطقة الكاريبي القيام به . ان حكومتي تعتقد أنه قد حان الوقت الآن لتنضم الامم المتحدة خطوطا موجهة دقيقة مسن أجل تشغيل النساء والاشخاص الآخرين من الدول النامية حتى نضمن القضاء على التحيز الثقافي الذي طالما أعاق تشغيل المرشحين من الدول النامية . ان حكومة بربادوس متمسكة بالمبادئ الواردة في قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٧ / ٣٢ (ب) لعام ١٩٧٧ ، الذي بادرت بربادوس الى تقديمه خلال الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة باعتباره أكثر الطرق فعالية لضمان تصحيح عدم التوازن الاقليمي في الامانة ، وتحقيق توزيع جغرافي أعدل .

ونحن ان نطالب بهذه التغييرات تشكر حكومتي الأمين العام على التقرير الممتاز الذي تقدم به . ويشعر العالم بالامتنان للخدمات المرموقة العظيمة التي قدمها للانسانية خلال العام الماضي . وفي الختام أود أن أكرر بعض المبادئ التي تنتهجها بلادى في مجال الشؤون الخارجية . وبالرغم من أننا دولة صغرى ، فاننا ملتزمون دون رجعة بالاخلاقيات في الشؤون الدولية ونشجيب التواطؤ والالتواء في العلاقات الدولية ، ونعتبر ذلك نظاما بدائيا للدبلوماسية . ان ممارسة الدبلوماسية البدائية تشكل أحد العوائق الكبرى في وجه حل مشاكل العالم .

اننا نناشد هذه المنظمة أن تبدأ بداية جديدة خلال الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة ، وأن تركز نفسها للعدالة والانصاف والرشد والحقيقة بالنسبة لشؤون العالم . وان تلتزم بكل ذلك ، وهذا هو واجبنا الذي لا مفر منه تجاه ملايين البشر المختلفين الذين تعتمد آمالهم على القرارات التي تتخذ هنا في الأمم المتحدة . ولن يغفر لنا التاريخ اذا أخفقنا في تحقيق هذه الآمال .

السيد باري (الصومال) (الكلمة بالانكليزية) : نيابة عن وفدي ، يسعدني أن أعرب لك عن أحر تهانينا على انتخابك - بحق - لمنصب رئيس الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة . ونحن على يقين من أنه تحت ادارتك الحكيمة سوف تكون هذه الدورة مثمرة وناجحة . واني أود أيضا أن أعرب لسلفك ، السفير لزار موييسوف ، من يوغوسلافيا ، عن تقديرنا للكفاءة والتفاني اللذين أبداهما في ادارة أعمال الدورة الثانية والثلاثين والدورات الخاصة للجمعية العامة .

واني أود أن أنتهز هذه الفرصة كي أعرب لجزر سليمان عن تهانينا على أخذها مكانها المشروع في صفوف المجتمع الدولي باعتبارها العضو المائة والخمسين في الامم المتحدة . واني أؤكد لحكومة هذه الدولة الحديثة الاستقلال استعدادنا للتعاون معها في جميع المجالات لصالح شعبينا . ان هذه الدورة الثالثة والثلاثين تنعقد في وقت مازال السلم والامن الدوليان معرضين فيه للتهديد بسبب قضايا خطيرة ومستمرة ومشاكل مازالت باقية لأمد طويل على جدول أعمال الجمعية العامة . ان شعورنا العميق بالقلق ازاء مسألة الشرق الاوسط ، وتعنت النظم العنصرية في الجنوب الافريقي ، وعدم تحقيق أي تقدم في مجال نزع السلاح النووي ، كل ذلك أدى الى تزايد شعورنا بالاحباط لفشل المجتمع الدولي في الوصول الى حل مرض لهذه المشاكل شبه الدولية التي تؤدي الى تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين وتعطل تحقيق الاهداف التي نتطلع اليها جميعا . ان الجمعية العامة لم تنجح حتى الان في مواجهة هذه التحديات . وربما يكون هذا القصور قد دفع الأمين العام الى المطالبة - في مقدمة تقريره عن عمل المنظمة - بتوجيه قوانا الايجابية الى الاتجاه السليم مع توفير امكانية العمل المشترك لحل المشاكل الدولية .

سوف أتحدث الان عن هذه المشاكل التي تعتبر أهم المشاكل بالنسبة للقارة الافريقية ، حيث ان هذا العام والعام القادم يعتبران - دون شك - حاسمين بالنسبة لافريقيا .

لقد قدم شعب ناميبيا تضحيات كبرى في نضاله من أجل استقلال وحرية بلاده . ان منظمة شعب جنوب غربي افريقيا (سوابو) قدمت الدليل - عن طريق المفاوضات التي بدأتها - على احساسها بالمسؤولية ونضجها ورغبتها في ايجاد حلول توفيقية . ويجب أن نهنيء الامين العام على الجهود التي بذلها في الاضطلاع بمهمة الامم المتحدة ازاء ناميبيا بطريقة مسؤولة وديناميكية . ومن المؤسف ان الجهود الدولية من أجل حل مشكلة ناميبيا بالوسائل العادلة والسلمية - وهي الجهود التي تميزت بالمفاوضات المكثفة والمشاورات ، والتي أدت الى تحقيق حلول وسط - قد توقفت بسبب تعنت نظام بريتوريا .

يجب ألا يسمح للنظام العنصرى في جنوب افريقيا بتخريب الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي منذ زمن طويل في هذه المرحلة الحيوية من مراحل الاستقلال . ان طرق الاستقلال التي اقترحتها الامين العام ليست سوى الاجراءات المعتادة لتحقيق الاستقلال الحقيقي . لقد وافق مجلس الامن على تقرير الامين العام بمقتضى القرار رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونأمل أن يستجيب المعنيون لكل ما نص عليه هذا القرار في حالة استمرار نظام بريتوريا في عدم الاصفاء الى صوت التمقل وازا استمرت في اتخان أعمال من طرف واحد ، متحديا بذلك الرأى العام العالمي ، ومتحملة بذلك مسؤوليتها عن الظروف المشؤومة التي سوف تنتج ، دون شك ، عن تصرفها .

وفيما يتعلق بزمبابوي ، أصبح من الواضح الآن ان أية تسوية داخلية تستبعد الجبهة الوطنية ، مصيرها الفشل . ان الطابع الانتقائي للتسوية الداخلية يقف عقبة في طريق تحقيق حكم الأغلبية . ولذا ، فان حكومتي تشمر بأنها كانت على حق في ايمانها بأن الاستقلال الحقيقي لا يمكن أن يتحقق دون المشاركة الكاملة في جميع الترتيبات من جانب الجبهة الوطنية . *

ان حكومتي يحدوها الأمل في أن المجتمع الدولي سوف يستمر في تأييد تضامنه مع شعب جنوب افريقيا الذي يواصل تكثيف كفاحه التحرري . ان الادانة الدولية يجب أن تركز على السياسة اللانسانية القائمة علي الفصل العنصري ، حتى تزول تلك الجريمة الموجهة ضد البشرية ، والتي تعرض للخطر الأمن والسلم الدوليين . ان الانتهاك الاجرامي لحقوق الأغلبية من جانب النظام العنصري ، وعدوانه على اقليم وشعب ناميبيا وعلى الدول المجاورة ، يتطلبان اتخاذ اجراءات اكثر فعالية وفقا للفصل السابع من الميثاق . اننا نأمل ان مجلس الأمن سوف يتخذ الاجراءات اللازمة لفرض حظر اجباري على السلاح ضد جنوب افريقيا .

ان حكومتي لتشمر بقلق عميق ازاء استمرار الخطر الذي يهدد الأمن والسلم الدوليين ، بسبب الاوضاع المتفجرة في الشرق الاوسط . وفي رأينا ان القضايا هنا واضحة . ان اسرائيل لا يمكن أن تستمر في احتلال أراضي الآخرين ومواصلة أهدافها التوسعية على حساب الدول المجاورة ، في نفس الوقت الذي تتوقع فيه أن تحصل على السلام . كما انها لا تستطيع المطالبة بقبول وجودها في الشرق الاوسط في الوقت الذي تنكر فيه بكل وقاحة و صلف حق شعب فلسطين الذي اغتصبت أرضه ، في تقرير مصيره وفي التمتع بقوميته .

وخلال الثلاثين عاما الماضية ، فان الامم المتحدة قد واصلت جهودها لايجاد حل عادل لقضية الشرق الاوسط ، على اساس المبادئ المقبولة للقانون الدولي ، وبما يتماشى مع التطلعات المشروعة لشعوب المنطقة . ان قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يطالبان صراحة بانسحاب اسرائيل التام من جميع الأراضي العربية المحتلة بالقوة . وما من حكم في هذين القرارين يمكن أن يفسر على ان اسرائيل تستطيع ان تحدد ما هي الأراضي التي يمكن ان تحتلها وما هي التي يجب ان تعيدها ، كما انه لا يمكن ان يفسر على اساس ان اسرائيل لها الحق في فرض

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تريكي (ليبيا) .

أية شروط عسكرية أو سياسية أو اجتماعية على أي من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس العربية والأماكن المقدسة .

ان الاتفاق العام في الرأي ، الذي أعرب عنه أخيراً على الصعيد الدولي ، والمنصوص عليه في القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ، يلمس لب الموضوع باعادة التأكيد على الحقوق الثابتة لشعب فلسطين في تقرير المصير وفي السيادة الوطنية . اننا نعتقد ان التسوية الشاملة لمشكلة الشرق الاوسط يجب ان تنص ، على وجه التحديد ، على تحقيق هذه الحقوق . ان حكومتنا يحدوها الأمل في ان المجتمع الدولي سوف يواصل العمل على التنفيذ الكامل لهذه القرارات .

ومما يتعدى في الأهمية النزاعات السياسية ، التي تعرض للخطر السلم والأمن الاقليميين والدوليين ، خطر أعظم وأكمل يشكله سباق التسلح ، وخاصة سباق التسلح النووي .

بينما كانت الدورة الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح دون الآمال التي عقدناها عليها ، الا أنها كانت بداية هامة لمهمة معالجة مشاكل نزع السلاح بطريقة شاملة ومحددة . ان حكومتنا تعترف بأنه قد تم تحقيق بعض المنجزات عن طريق تلك الدورة الاستثنائية ، ان وضعت أولويات في مجال نزع السلاح ، وتم التوصل الى اتفاق عام بشأن برنامج عمل ، وتشكيل الجهاز الذي يدعم الدور الرئيسي الذي تضطلع به الامم المتحدة في مجال نزع السلاح . انها مكاسب ايجابية مرغوب فيها ، ولكن نزع السلاح العام والكامل لن يتحقق الا اذا كانت الدول النووية الكبرى على استعداد للتصرف بحسن نية متمشية مع تطلعات البشرية الى عالم خال من الخطر النووي .

اننا يحدونا الأمل في أن برنامج العمل في مجال نزع السلاح ، لن يكون له نفس مصير برامج العمل الدولية الأخرى التي قبلت من حيث المبدأ ولكنها لم تنفذ عملياً . وما من حكومة لا تعلم الآثار الوخيمة التي ستترتب على فشل الارادة الدولية في التغلب على مشكلة نزع السلاح النووي .

ولذلك فإنه ينبغي على الدول النووية ان تستجيب بصورة ايجابية الى المبادئ والأهداف المنصوص عليها في الاعلان وبرنامج العمل الصادرين عن الدورة الاستثنائية العاشرة ، مع اعطاء الأولوية القصوى لاجراءات فعالة في مجال نزع السلاح النووي ، ومنع اندلاع الحرب النووية .

ان الجمعية العامة قد طالبت منذ زمن بعيد بابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، وباتفاق الدولتين العظميين النووييتين على خفض محسوس لأسلحتهم النووية والمخزون منها .

ان اتفاقا عاجلا بشأن هذه التدابير سوف يكون دليلا على ان الدول النووية تتحمل مسؤوليتها امام رغبة المجتمع الدولي .

ان الدولتين العظميين تعملان بنشاط على توسيع رقعة وجودهما العسكري في المحيط الهندي . ان قواتهما في هذه المنطقة تتزايد ، بينما أنهما تحسنان وتميزان باستمرار قواعدهما ومنشآتهما وتسهيلاتهما العسكرية فيها . وهذه الأنشطة تتعارض مباشرة مع اعلان الامم المتحدة ، ان المحيط الهندي منطقة سلام . كما ان هذه الأنشطة تشكل خطرا داهما بالنسبة الى الأمن والسلم الدوليين . ان جمهورية الصومال الديمقراطية ، كدولة واقعة على المحيط الهندي ، تهتم بأمن وسلام هذا المحيط ، وسوف تؤيد جميع التدابير التي تربي الى التنفيذ الكامل لاعلان الامم المتحدة .

لقد أجرى الرئيس ، في كلمته الافتتاحية ، تحليلا واقعيا للأوضاع الاقتصادية الدولية . ان أوضاع الدول النامية لا تزال تتدهور ، بينما نجد في المحافل الدولية أن هناك اجماعا على الحاجة الى الاستعاضة عن النظام الاقتصادي القديم بمجموعة أفضل من العلاقات الاقتصادية التي تتماشى مع اهتمامات السواد الأعظم للبشرية . ان الحلول المقترحة لم تنفذ حتى الآن ، لأن الدول الفنية لا تزال تعمل على حماية مصالحها ، وتحاول وضع العراقيل أمام اقامة نظام اقتصادي دولي جديد اكثر عدالة وانصافا .

لقد كان هناك نشاط مكثف وبحوث أجريت في عدة مجالات ، وقد جعل ذلك من الممكن تحديد مجالات التنمية في العالم في السنوات القليلة المقبلة . ان أغلبية النتائج التي استخلصت من واقع هذه الدراسات تبين ان هناك تزايدا في الفجوة التي تفصل بين الدول التي " تملك " وتلك التي " لا تملك " . وطالما استمرت هذه الفجوة ، فان السلم والوحدة والتضامن بين الشعوب لن تتحقق .

وكما جاء في الاعلان الصادر عن اجتماع وزراء مجموعة ال ٧٧ الذي عقد في المقر الرئيسي للأمم المتحدة في ٢٩ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، فان عدم احراز تقدم في المفاوضات الرامية الى اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ، وخاصة في مجالات هامة كالبرنامج المتكامل للسلع ، والصندوق المشترك للسلع الاساسية ، والمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، ونقل الموارد ، والاصلاح النقدي

الدولي ، وتخفيف عبء ديون الدول النامية ، انما يعتبر نكسة بالنسبة الى آمال العالم الثالث فسي أن يكون له نصيب عادل في النظام الاقتصادي الدولي . وتوجد بالطبع اتجاهات رجعية تتمارض مع المبادئ التي يجب ان يقوم عليها النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وأحد أمثلة هذه الاتجاهات هو عودة الدول المتقدمة الى سياسة الحماية بصورة منتظمة ، مما يعرض للخطر الجهود الرامية الى تحرير شروط التجارة العالمية . اننا نأمل في ان الدول المتقدمة تكتولوجيا سوف تعرب عن استعدادها لقبول الرأي القائل بأن هناك حاجة الى عمل جماعي لحل المشاكل الاقتصادية على الصعيد العالمي .

ان مؤتمر التعاون التقني فيما بين الدول النامية المنعقد في بيونس آيرس ، قد قدم دليلا قويا على عزم دول العالم الثالث على الاضطلاع بدورها في وضع الاستراتيجيات الدولية لتحقيق النظام الاقتصادي . ان حكومتي ، التي اعتبرت الاعتماد على الذات أساسا لخططها للتنمية ، تؤيد بالكامل خطة العمل لتحقيق الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس حسبما أصدره هذا المؤتمر . اننا نرحب بالقرار القاضي بجعل برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة ، المحور الدولي للتعاون التقني فيما بين الدول النامية . ان مسؤولية التعاون التقني بين الدول النامية ، تقع - بطبيعة الحال - على الدول النامية . ولكن حكومتي تأمل ان تقوم الدول المتقدمة بدعم التعاون من أجل التنمية ، لتحسين نوعية الحياة لأكثر من بليونين من البشر في العالم .

ان حكومة بلادي تلاحظ بقلق اخفاق مبدأى الجماعية والتكافل بين الدول في مجالات كثيرة منها البحث عن نظام اقتصادى دولى جديد ، كما نلاحظ نفس السمات في المفاوضات الرامية لابرام معاهدة قانون البحار .

ان حل مشكلة التوصل لاتفاق قاع البحار تبين مدى وجود مصالح أنانية .

وكما نهبت موارد العالم الحديث منذ قرون مضت ، فان التفوق العسكرى والتكنولوجى يكفل للدول الصناعية احتكار ثروات قاع البحار بالرغم من أن الامم المتحدة قد أعلنت أن موارد قاع البحار هي من التراث المشترك للانسانية .

اننا نطالب كافة الدول بالامتناع عن اتخاذ أية اجراءات من شأنها تعريض المفاوضات للخطر ،

ووضع العقبات في طريق التوصل الى نهاية ناجحة للمؤتمر الخاص بقانون البحار .

والآن انتقل الى موضوع له آثار وخيمة بالنسبة لسلم واستقرار القارة الافريقية ، وفي الواقع

بالنسبة للسلم والامن الدوليين . واننى أشير الى الموقف الحالى في القرن الافريقى الذى لا يزال يتميز بالتوتر الشديد والخطر الكبير . فالكميات الضخمة من الاسلحة التى ترسلها دولة عظمى ،

والقوات الكوبية من المرتزقة تستخدم لممارسة العنف وللاحاق الدمار بشعب برى واحباط تطلعاته

المشروعة في العدالة وحق تقرير المصير . ان انتشار قوات المرتزقة بالاسلحة المطورة ، التى وفرت أخيراً بكميات مثيرة للقلق ، قد تسببت في مأساة انسانية من القتل الجماعى ، والابادة والتعذيب

وفقدان الممتلكات . وبالرغم من موجة العنف التى تميز الوضع في الصومال الغربى ، فان الكفاح

التحررى لا يزال مستمرا ، وشعب الصومال الغربى عازم اليوم أكثر مما مضى على مواصلة كفاحه من أجل

تحقيق الحرية وكرامة الانسان . ويعد أن منيت بالفشل - في كل من مؤتمرة منظمة الوحدة الافريقية

بالخرطوم ، ومؤتمرة عدم الانحياز في بلغراد - في الحصول على التعاطف والتأييد لتدخلها العسكرى ،

فان الدولة العظمى التى ترتبط بها كوبا باعتبارها ذراعها العسكرى تلجأ الى خطة تكتيكية ملتوية

ضد حكومات الدول المجاورة لتحقيق أطماعها القائمة على الهيمنة . فالفكرة هي استخدام اثيوبيا

كنقطة انطلاق للعدوان واثارة القلاقل ضد الصومال ودول مجاورة أخرى في محاولة لاقامة نظم حكم

عميلة في هذه الدولة بغية السيطرة على المنطقة ومن المعتقد أن تفاصيل مثل هذه الخطة الامبريالية

قد وضعت أثناء زيارة الرئيس كاسترو الاخيرة لأديس أبابا عاصمة اثيوبيا . ان جمهورية الصومال

الديمقراطية تحذر من الآثار الوخيمة لمثل هذه الأعياب الامبريالية التي تشكل خطرا كبيرا على السلم والاستقرار في المنطقة كما تعرض للخطر السلم والأمن الدوليين .
انه من الضروري أن نلفت نظر الجمعية العامة الى أن الشعوب الافريقية التي تخلصت مؤخرا من الحكم الاستعماري تواجه اليوم من جديد خطة لتفويض استقلالها عن طريق خلق مناطق نفوذ من قبل الدول الخارجة عن افريقيا .

انه من دواعي القلق البالغ وخيبة الامل العميق لحكومة بلادي أن دولة كبرى أعلنت فيما مضى أنها تتبنى الدفاع عن قضايا العالم الثالث أصبحت الآن مشتركة بصورة فعالة وواضحة في التكالب الجديد على افريقيا . ان التدخل المباشر لمثل هذه الدولة مع كوبا - بالوكالة - في الشؤون الداخلية للقرن الافريقي هي أخطر دليل على هذا الاتجاه الجديد .

ان حكومة بلادي لا تتخضع بطبيعة القوى التي دفعت الى التدخل الاجنبي في المنازعات الافريقية البحتة . اننا نعتقد أن الهدف منها هو الرغبة في الهيمنة على الصعيد الدولي . وان سياسات انتهازية تستخدم لتحقيق هذا الغرض . هذه هي الحقيقة الكامنة وراء الرغبة الظاهرة في الانفراج والتعايش السلمي . ومما أوضح الطابع الانتهازي للدولة العظمى المعنية ، تدخلها بالتخالف مع دول أخرى في القرن الافريقي حيث كانت نفيس هذه الدول هي التي أيدت فيما مضى حركة التحرر في الصومال الغربي قبل أن تسحب فجأة تأييدها . ان اطلاق قوات كوبية من المرتزقة بتأييد من دولة عظمى ضد المناضلين من أجل الحرية الذين كانوا على وشك الانتصار في كفاحهم من أجل تقرير المصير لهو خيانة لكفاح تحرري مشروع وعادل .

في هذه الظروف فان حكومة بلادي لا تستطيع التهرب من واجبها بالتحذير من أنه بحجة الادعاء بالدفاع عن بعض المصالح الافريقية أن تحول دولة عظمى - تعمل كوبا تحت أمرتها - القارة الافريقية الى ساحة للحرب الباردة . فلا الدول الافريقية ولا المجتمع الدولي يجب أن ينظروا بارتياح لتصاعد الخطر الذي نواجهه في افريقيا وتدويل النزاعات فيها من أجل المصالح الاستراتيجية للقوى الاجنبية في السيطرة على مصائرها .

ان مؤتمر القمة الافريقي الاخير المنعقد في الخرطوم قد أدان محاولات القوى الخارجة عن افريقيا لفرض حلولها للمشاكل الافريقية التي لا تفهم منها الا القليل . ان مثل هذه المحاولات قد أظهرت احتقار هذه القوى للتطلعات الافريقية كما أنها أدت فقط الى تعقيد المواقف الصعبة .

يؤسفني أن أعرب عن خيبة أمل حكومة بلادى ازاء التدخل العسكرى الاجنبى الواسع النطاق في الشؤون الافريقية .

لا يمكننا أن نظل ساكتين عندما تقوض سياسات بعض الدول الكبرى الاجنبية المضرة بالمصالح الافريقية ، سلطة منظمنا الاقليمية . وعندما يمثل الدور العسكرى المخزى الذى لعبته قوات كوسا كوكيلة وكمرتزقة لدولة عظمى استخفافا بتمسكها المعلن بمبادئ عدم الانحياز . لا يمكن السكوت عندما تعمل هذه الدول بقصد على احباط التطلعات المشروعة لأهالي الصومال الغربى .

أما بالنسبة للقضايا المرتبطة بالنزاعات في القرن الافريقي ، يجب ألا يقع أى خطأ بشأن طبيعتها . اذا لم يعترف المجتمع الدولي بحقيقة هذه الاوضاع اليوم ، فانه سوف يقر حتما أن أهل هذه المنطقة يخوضون كفاحا عادلا من أجل حقوقهم الثابتة في حق تقرير المصير والاستقلال المكفولة لهم بمقتضى ميثاق الامم المتحدة .

ان القانون الدولي قد أقر منذ زمن طويل سيادة حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال ، ومن المؤكد أن ثلاثة عقود من تاريخ الامم المتحدة قد أثبتت أن محاولات انكار هذه الحقوق على قوم كرسوا أنفسهم لقضية الحرية أمر يولد التوتر والنزاع على الصعيد الاقليمي والدولي . ان الظروف المؤدية الى الاحتلال الاستعمارى الحبشى للصومال الغربى وما تبعه من كفاح شعب الصومال الغربى من أجل تحقيق المصير والحرية معروفة بما فيه الكفاية وغنية عن البيان .

يكفيني القول بأن شعب الصومال الغربى له تاريخ وظروف جغرافية مميزة . وان خصائصه العرقية والثقافية واللغوية تختلف تماما عن خصائص أهل اثيوبيا . لقد ارتبطوا باثيوبيا فقط بواسطة الغزو المسلح الذى فرض عليهم من واقع " التكالب على افريقيا " بتواطؤ المستعمرين الاوروبيين . وهم لم يقبلوا أبدا هذا الوضع الاستعمارى .

واليوم ، فان السواد الاعظم من الشعوب التي وقعت تحت الحكم الاستعمارى في نفس الفترة مع شعب الصومال الغربى قد حققوا استقلالهم الكامل عن طريق عملية تقرير المصير . ولن يكون من العدل بمكان أن يحرم شعب الصومال الغربى من نفس هذا الحق لمجرد أن مستعمره ليسوا مسن الأوربيين .

ان الامم المتحدة في عدة مرات قد أدانت الاستعمار باعتباره يندطوى على العدوان وعلى الانتهاك للامن والسلم الدوليين . لا يمكن انكار حقيقة ألا وهي أن اثيوبيا هي امبراطورية وأن شعب الصومال الغربي هو " شعب واقع تحت حكم استعماري وأجنبي " ، يكافح من أجل تقرير مصيره والتخلص من الاستعمار . ان شعب الصومال الغربي هو في الواقع ضحية العدوان الاثيوبي وهو يستحق التأييد الدولي لتحقيق تطلعاته المشروعة .

وفي محاولة لتشويش واخفاء الحقائق الاساسية فان اثيوبيا بتأييد من أجهزة الدعاية فسي
دولة كبيرة لم تأل جهدا في تشويه قضية الصومال الغربي . وتأيدا لمطامعها الاستعمارية غير
القانونية فان اثيوبيا تكرر الاتهام للصومال بانتهاك مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وقراراتها
مشيرة بصفة خاصة الى مبادئ السلامة الاقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى
والقرارات الخاصة بعدم المساس بالحدود .
ان اهمية تطبيق هذه المبادئ أمر واضح وقاطع . ونحن نعتقد ان الاشارة الى مبادئ
ميثاق منظمة الوحدة الافريقية والقرار الخاص بالحدود أمر لا علاقة له بجوهر المشكلة التي نحن
بصددها وهي متعلقة بتصفية الاستعمار وتقرير المصير لشعب الصومال الغربي . ان حكومة جمهورية
الصومال الديمقراطية تحترم الحدود القانونية ومبادئ السلامة الاقليمية ان تعتبر نفسها ملتزمة
بالحق في تقرير المصير والقرارات الاخرى ذات العلاقة الصادرة من الامم المتحدة ومنظمة الوحدة
الافريقية . واسمحوا لي بأن أؤكد بأن الصومال يرتبط بأحكام الميثاق وهذا لا يعني صلاحية المطالب
الاستعمارية غير المشروعة . ومن الحقائق المعروفة ان اثيوبيا قد قطعت شوطا بعيدا في محاولتها
لإساءة استخدام مبادئ منظمة الوحدة الافريقية وقراراتها لاضفاء الشرعية على مطالبها الاستعمارية
للسعوب الواقعة تحت سيطرتها . ان المجتمع الدولي لا يمكن ان يتأثر بهذا التشويه المفضوح للمبادئ
المعروفة والمستقرة .

لقد ذكر الكثير عن مصلحة جمهورية الصومال الديمقراطية في الانتصار لكفاح شعب الصومال
الغربي من أجل التحرر . ان سياستنا تجاه شعب المنطقة هي نفس السياسة التي برزت بوضوح
فيما يتعلق بقضية جيبوتي . ولقد كنا بطبيعة الحال في المقدمة في الكفاح السياسي الطويل
في المحافل الدولية من أجل تحقيق المصير لجيبوتي . وبالإضافة الى ذلك فاننا أيدنا صراحة
الجهود الشرعية لحركات التحرير للحصول على الاستقلال للاقليم . وكان اهتمامنا الاساسي هو ضمان
ممارستها لتقرير المصير دون أي عائق وتحت الرقابة الدولية والاقليمية غير المنحازة . وعندما رحبنا
بحصول اخواننا في جيبوتي على العضوية الكاملة في المجتمع الدولي ، تم فضح الادعاءات التي
وجهت اليها فيما يتعلق بهذا الاقليم . واصبح من الواضح ان الهجوم علينا كان بمثابة جهد أخير
تبذله المصالح الخاصة ذات التفكير الاستعماري لمنع جيبوتي من الحصول على استقلالها بالوسائل
السلمية .

وبذلت محاولة مماثلة لا يخفاه حقيقة قضية الصومال الغربي ولكن حكومتي تأمل في ان المجتمع الدولي سوف يتفهم بصورة أفضل تطلعات أهل الصومال الغربي وانه سوف يمنحهم التأييد والتعاطف اللذين يستحقونه .

ومنذ نشأة منظمة الوحدة الافريقية حاولت حكومة الصومال ايجاد حل عادل وسلمي لمشكلة الصومال الغربي في اطار منظمتنا الاقليمية ، وللأسف فان مختلف المحاولات التي بذلتها منظمة الوحدة الافريقية لتقدم مساعيها الحميدة في هذا المجال قد احبطت بسبب رفض اثيوبيا مواجهة حقيقة الموقف ، والتفاوض بنية حسنة . ولا زلنا نعتقد ان مصالح الدول المجاورة لاثيوبيا ولجمهورية الصومال الديمقراطية تكمن في حل مشاكلها على أساس ثنائي وتحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية . ولكن منذ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ عندما بدأت الاسلحة المتطورة التي وفرتها دولة كبرى ، والقوات الكوبية ، تتدفق على اثيوبيا ، شنت الطائرات الحربية الاثيوبية عدة هجمات جوية على مراكز حضارية داخل أراضي الصومال ، وتركزت القوات الكوبية والاثيوبية في نقاط استراتيجية على مقربة من جمهورية الصومال الديمقراطية .

وكنتيجة لتدويل النزاع في الصومال الغربي يوجد الآن اكثر من نصف مليون لاجئ في جمهورية الصومال الديمقراطية ، ويجب النظر الى معاناتهم باعتبارها مأساة انسانية ذات ابعاد كبيرة . ان حكومتي تحاول الوفاء بالاحتياجات الاساسية لهؤلاء اللاجئين بقدر المستطاع ، ولكن وجودهم في بلادنا يلقي عبئا ثقيلا على الاقتصاد الصومالي . وفي هذا المجال يود وفد بلادى ان يسجل عميق تقديره للمفوض السامي للامم المتحدة المسؤول عن اللاجئين لتقدمه المعونة لهؤلاء المحتاجين .

وفيما يتعلق بالوضع التي تهدد حدودها فان جمهورية الصومال الديمقراطية على استعداد - بطبيعة الحال - للدفاع عن سيادتها ضد أي غزو مهما كان مصدره ولكن حكومتي ايضا على استعداد للعمل من أجل تسوية عادلة ودائمة وسلمية . ان مثل هذه التسوية بالضرورة يجب ان تتضمن انسحاب كافة القوات الاجنبية وغير الافريقية من الصومال الغربي ، كما تتطلب وقف أعمال العدوان على جمهورية الصومال الديمقراطية ، مع ضمان ان شعب الصومال الغربي لن يتعرض لاعمال اباداة انتقامية وانه سوف يمنح حقه في تقرير المصير . وان حكومتي ترحب ببدء المفاوضات بين كافة الاطراف المعنية على أساس هذه المبادئ .

ونحن على يقين من شيء واحد ألا وهو ، انه في حالة عدم الاعتراف بالتطلعات المشروعة لحركات التحرر في القرن الافريقي فان هذه المنطقة سوف تضاف على قائمة مناطق التوتر والنزاع العزم وسوف تعرض باستمرار السلام والا من ألد وليين للخطر .

في هذه المرحلة من دورة الجمعية العامة هناك اغراء بكثرة الحديث عن فشل المجتمع الدولي في اتخاذ عمل جماعي بمقتضى الميثاق لحل العديد من المشاكل الخطيرة التي يواجهها العالم اليوم . وربما نستطيع ان نبرز بصورة متزايدة مجموعة الخدمات القيمة التي قدمت للبشرية تحت مظلة الامم المتحدة . ولكنني اعتقد ان اهتمامنا بالمشاكل السياسية والاقتصادية ذات الاهمية العالمية انما يبين جدوى استمرار وجود الامم المتحدة كأداة لتعزيز التعاون الدولي للحفاظ على السلام ودعم الامن الدولي . ان شعوب العالم يجب ان تستمر في تعزيز الدور الفريد والاساسي الذي تضطلع به المنظمة في الشؤون الدولية والا فانها سوف تقلل من فرص السلام والتقدم المتاحة لها .

السيد الزواوي (عمان) : بسم الله الرحمن الرحيم السيد الرئيس ، باسم وفسد

سلطنة عمان ، وباسمي شخصيا ، يسرني ان اضم صوتي الى الذين سبقوني في تهنئتك على انتخابكم رئيسا للدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة ، هذه الدورة التي يحفل جدول أعمالها بالعديد من القضايا الهامة ذات الصلة الوثيقة بالسلام العالمي ، وباستتباب الامن ، واستقرار كافة شعوب العالم واضطراب تقدمها الاقتصادى والاجتماعي .

ونحن ، لا يساورنا ادنى شك في انكم ، وبما عرف عنكم من حنكة وسداد رأى ، وبما لكم من خبرة واسعة ، سوف تشرفون على أعمال دورتنا هذه خير اشراف ، بما يضمن احراز المزيد من التقدم نحو ما يصبو اليه المجتمع الدولي بأسره من أهداف نبيلة تسعى لها هذه المنظمة وينس عليها ميثاقها الرفيع .

كما لا يسعني في هذا المقام الا ان اشني على حسن ادارة سلفكم الموقر سعادة السفير لزار مويسوف من يوغوسلافيا لأعمال الدورة الثانية والثلاثين وما تلاها من دورات خاصة استثنائية خلال هذا العام ، وان أشيد كذلك بالجهود المتواصلة التي يبذلها السكرتير العام الدكتور كورت فالد هايم ، في خدمة المنظمة وفي زيادة فعاليتها وضمان ادائها للمهام العديدة الملقاة على عاتقها خير أدا .

كما أود أن أغتنم هذه المناسبة لكي أعرب عن ترحيب بلادي باستقلال جزر سليمان وانضمامها لمنظمتنا ، مؤكدا تطلعنا للمتعاون معها في تحقيق الأهداف المشتركة التي قام عليها ميثاق هذه المنظمة .

في مثل هذه الفترة من كل عام ، نقف لتراجع سويا الوضع الدولي ، وتبادل الرأي حول أهم ما عني به من قضايا دولية ، ونراجع اسهامنا ، ونكثف من جهودنا في سبيل ايجاد الحلول المناسبة والعادلة للعديد من القضايا والمشاكل المطروحة أمامنا .

ان قضية الشرق الأوسط من أكثر تلك القضايا أهمية مما جعلها على مدى الثلاثين عاما الماضية تستحوذ على قدر أكبر من عمل واهتمام هذه المنظمة .

وحرصا من سلطنة عمان - تحت قيادة صاحب الجلالة السلطان قابوس حفظه الله - على توضيح موقفها في هذه المرحلة التي تمر بها الأمة العربية ، فانها تلخص موقفها الرسمي كالاتي :

أولا : أن سلطنة عمان كانت وستظل داعية لاقامة سلام عادل ومشرف ودائم تعيش في ظله الاجيال العربية القادمة ، وسوف تداوم على مباركة كل جهد عربي خيّر شجاع ينبرى للدفاع عن الحق العربي الواضح أمام العالم بأسره ، بما يزيل عنه كل ما عملت القوى المعادية على المصاقه به وبهدف طمس معالمه .

ثانيا : ان سلطنة عمان تصر على أن معالم الحل الشامل والعادل لمشاكل المنطقة يجب أن تقوم على أساس الانسحاب الاسرائيلي الشامل من جميع الاراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ وفي طليعتها مدينة ومنطقة القدس العربية التي ظلت عربية اسلامية منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ولا بد أن تظل كذلك ، ولا يملك حق التصرف بعروبتها واسلامها أحد في الوطن العربي والاسلامي كله ولا بد أن تعود عليها السيادة العربية .

ثالثا : ان سلطنة عمان تؤيد حق الشعب العربي الفلسطيني أينما كان في تقرير مصيره وفي ممارسة حقوقه الكاملة التي نصت عليها قرارات الامم المتحدة ، على أرضه العربية الفلسطينية .

رابعا : ان سلطنة عمان في ظل الظروف القائمة في المنطقة تبارك كل مسعى يؤدي الى انقاذ الوضع العربي وتحقيق وحدة الموقف العربي وتبارك فكرة اللقاء العربي على مستوى القمة لمعالجة الموقف ، وتبارك وتدعم كل جهد يؤدي الى دعم الموقف العربي من قضية القدس العربية في الوطن العربي والاسلامي الكبير لتحقيق هدف اقامة السلام العادل المشرف الدائم .

ان بلادى ، بحكم قربها الجغرافي من القارة الافريقية وبحكم الصلات التاريخية التي توثقت بينها وبين شعوب هذه القارة تشاركها في تطلعها بأن يشهد العالم في أقرب وقت انحسارا شاملا لكافة النظم العنصرية ، كما أننا نتابع في نفس الوقت وباهتمام بالغ كافة الجهود المبذولة للتوصل الى ايجاد حلول تبعد المجابهة وترسي أسسا صالحة لفض كل المنازعات بالطرق السلمية . وفي يقيننا أنه مهما تعقدت المشاكل فلا بد من مواصلة السعي لانتهاج الوسائل السلمية في حل المنازعات ، والعمل على تضافر جهود الجميع وتعميق التضامن واحترام السيادة والاستقلال والحفاظ على حسن الجوار لحرار النتائج المرجوة . الا أن تحقيق هذا الهدف مرهون في اعتقادنا بابعاد التدخلات الاجنبية وتأثيراتها الضارة على مجريات الامور في القارة الافريقية . لقد أثبتت منظمة الوحدة الافريقية دائما مقدرتها على التكفل بمشاكل القارة وعلى ايجاد الحلول المناسبة التي تكفل الأمن والاستقرار لشعوبها ، ونحن نشق بأن منظمة الوحدة الافريقية سوف تواصل السعي حتى تتحقق ظروف الحياة الحرة الكريمة لكافة أبناء القارة بما يكفل رفع كل ظلم أو اجحاف عليهم .

ومن هنا ، فان بلادى تتظر بقلق بالغ الى التدخل الخارجي السافر في شؤون القارة الافريقية من قبل قوى آتية من خارجها ، بغية الهيمنة على مقدراتها . ان هذا التدخل الخارجي لايساعد اطلاقا على حل المشاكل القائمة في افريقيا وانما سيدخلها حتما في دائرة صراعات القوى الكبرى ، ويبعد ها عن السلام الحقيقي الذي تنشده خاصة بعد المعاناة الطويلة ، المريرة التي مازالت تعاني منها الشعوب الافريقية لتحقيق ماتصبو اليه من الحرية والمساواة .

ولقد وعي التجمع الافريقي في الخرطوم أخيرا هذه الحقيقة الثابتة ، من أن مشاكل وشواغل افريقيا هي مسؤولية افريقية ولقد أدان مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية تدفق بعض القوى الاجنبية الدخيلة على القارة ، تبذر بذور الفرقة والتمزق في أوساط شعوبها ، مستغلة في ذلك بعض النزاعات الاقليمية لحساب مخططاتها للسيطرة والهيمنة على مقدراتها .

ان سلطنة عمان ، وهي احدى الدول المطلة بشريط ساحلي طويل على المحيط الهندي ، قد أيدت بحزم ودعت مع العديد من الدول في دورات الجمعية العامة السابقة وفي المحافل الدولية الاخرى ، الى جعل المحيط الهندي منطقة سلام خالية من الاسلحة النووية والاستراتيجية ، مطالبة بابعاد تلك المنطقة عن دائرة صراع القوى الكبرى ، وبما يضمن لشعوب هذه المنطقة ودولها استتباب الامن والاستقرار ، ويبعد عنها التدخل والتهديد الخارجي . ان بلادى تؤكد استعدادها للمساهمة الفعالة في كل الجهود المبذولة حاليا في الامم المتحدة ، معربة في نفس الوقت عن الأمل في أن تستأنف في أقرب فرصة المحادثات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في هذا الشأن ، حتى يتحقق الهدف من جعل هذه المنطقة منطقة سلام دائم .

لقد أكدت الدورة الاستثنائية الخاصة بنزع السلاح ، من جديد ، ضرورة تكثيف الجهود نحو تحقيق نزع السلاح التام والشامل تحت رقابة دولية فعالة .

اننا ندرك ، جميعا ، المخاطر الهائلة التي تتعرض لها الانسانية نتيجة مواصلة انتاج وتطوير الاسلحة النووية ، بكميات وقدرات على التدمير لم يسبق للبشرية أن عرفت مثلها في تاريخها الطويل . وفي هذا الشأن لايسعنا الا أن نشارك في الاعراب عن القلق لعدم احراز التقدم المنشود نحو تحقيق وقف التجارب النووية في كافة صورها وتحريم انتاج وتطوير تلك الاسلحة وتدمير المخزون منها .

ونأمل ، أن تكون نتائج الدورة الاستثنائية الخاصة بنزع السلاح ، مطلقا لبداية مرحلة جديدة في جهود الامم المتحدة في هذا المجال ، فأول مرة في تاريخ المنظمة تولي الجمعية العامة مسألة نزع السلاح ، هذا القدر من الاهتمام ، وتعطي تلك المشكلة ماتستحقه من تركيز ، ونأمل في أن توضع الوثيقة الختامية التي اعتمدها هذه الدورة الخاصة موضع التنفيذ ، وأن تصاغ على أساسها الاتفاقات الخاصة بحظر انتاج واستخدام الاسلحة النووية ، آملين في مشاركة وجهد جميع الدول النووية خاصة الدولتين الاعظم ، اللتين تقع على عاتقهما المسؤولية الاكبر في تحقيق تقدم حقيقي نحو هذا الهدف .

ان على الدولتين الاعظم مسؤولية خاصة ، في الحفاظ على الامن والسلم الدوليين ، وللاسف فاننا نشهد أن الصراع بينهما لايزال قائما ، بل ويتعدى تأثيره ومداه العلاقات بين تلك الدول

الكبرى وتكتلاتها ، الى دول ومناطق أخرى ترتبط بعلاقات متفاوتة معها ، مما يؤدي كما شهدنا خلال السنوات الماضية الى تفاقم بعض المنازعات الاقليمية . ونحن نشارك في المطالبة بأن تبتعد الدول العظمى عن تفجير وتصدير صراعاتها للخارج ، وأن تعمل على حل المشاكل الاقليمية ، بدلا من استغلالها لتوسيع دوائر نفوذها .

لقد شاركت بلادى في جميع دورات الامم المتحدة لقانون البحار ، ايماننا منها بأهمية وحيوية هذه المداومات في سبيل التوصل الى اتفاقية دولية شاملة ، ترسي القواعد القانونية السليمة لكل الانشطة المتعلقة بالبحار .

ورغم الصبر الذى كاد ينفد لبطء سير العمل في هذا المؤتمر ، وما قد يسببه هذا البطء من مشاكل واضاعة للجهد والمال والوقت ، الا أنه يسرنا أن نلاحظ بأن المؤتمر تمكن خلال الدورتين الاخيرتين في جنيف ونيويورك من احراز بعض التقدم ، ونأمل أن يشهد العالم تكليل هذا الجهد المضني بتوقيع الاتفاقية التي طال انتظارنا لها .

وفي هذا المجال ، نرحب بما أحرزته المفاوضات بالنسبة للموضوعات المتعلقة بمراقبة الانتاج وحماية حقوق الدول النامية ، وكيفية استغلالها للموارد وعدالة ابرام العقود ، ونحن نأمل في أن تتمكن مجموعات التفاوض من الاتفاق حول نقل التكنولوجيا وتدريب كوادر الدول النامية ، الامر الذى لا يقل أهمية عن ضرورة تأمين سلامة وسيادة الدول الساحلية .

أنتقل الآن الى الوضع الاقتصادى الدولى . مما لاشك فيه ان هناك قدرا من التعاون الاقتصادى والتجارى والتقني ، قائم اليوم بين الدول ، ولكننا ندرك في نفس الوقت أن هناك مجالا أكبر لهذا التعاون ، لايزال متاحا للانماء والتطوير ، ونحن نطالب بتكثيف الجهود ، وخاصة من جانب الدول الصناعية والمتقدمة ، مطالبين اياها بضرورة مضاعفة عونها للنهوض بمعدلات التنمية في الدول النامية ، والسعي لتثبيت أسعار المواد المصنعة ، والعمل على وقف التضخم وتخفيف أعباء الديون على الدول النامية ، والعمل على ايجاد أسعار عادلة لمنتجات الدول النامية وغير ذلك من أهداف عبرت عنها مرارا مجموعة السبعة والسبعين .

واننا ندعو الى تكثيف الجهود في هذه المجالات بما يكفل خدمة أهداف التنمية خاصة في الدول النامية وفي سبيل ذلك لا بد من أن نؤكد على ضرورة استمرار الحوار البناء حول ارساء قواعد نظام اقتصادي أكثر عدالة ، ونلاحظ في هذا الشأن وبكل أسف الفشل الذي منيت به اللجنة الجامعة التي تكونت بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٧٤/٣٢ ، ونحن نناشد كل الاطراف بضرورة النظر في واقعية للنتائج الضارة التي سوف تصيب المجتمع الدولي بأسره في حالة فشل هذه المفاوضات كما نأمل ان تتواجد الارادة السياسية لدى الدول الصناعية حتى تستأنف هذه المفاوضات بفعالية وجدية في اطار الامم المتحدة وحتى نحرز النتائج المرجوة ، بغية اقرارها خلال الدورة الخاصة للجمعية العامة عام ١٩٨٠ .

لا يغيب عن ذهننا بان على الدول النامية من جانبها كذلك أن تضاعف جهودها بالتركيز على الأنشطة الإنمائية المنتجة في ظل سياسات واقعية واعية ، فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن ترسي أسسها على أرضية صلبة من الاستقرار والاعتماد على النفس ، وهناك كما نرى ، مجال واسع لزيادة التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني فيما بين الدول النامية نفسها ، وبالأخص على المستوى الاقليمي . اننا نؤمن بان انتهاج نمط التعاون الاقليمي يتيح امكانيات كبيرة لتوسيع التعاون الدولي بوجه عام ، فالاطار الاقليمي يتيح عادة من عوامل التجانس والتكامل الاقتصادي والحضاري ، التي جانب التقارب الجغرافي ، ما يساعد في انماء مجال التعاون والتنسيق بما يتفق وامكانيات كل دولة من دول المجموعة الاقليمية ، الى جانب دعمه لتربط تلك الدول موطدا بينها روح الصداقة والتعاون وحسن الجوار وبذلك يبعد احتمالات التصادم والصراع بينها .

وايماننا بهذا ، دأبت بلادى على الدعوة الى انماء مثل هذا التعاون في منطقتنا وسعت اليه بكل اخلاص ، ولا تزال ، على أمل ان يتحقق المزيد منه بين دول منطقتنا في كافة المجالات الممكنة لخيرها وخير شعوبها .

ان سلطنة عمان ، تحت قيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس تمد يد الصداقة المخلصة والتعاون المثمر لجميع دول العالم بغض النظر عن اختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، على أساس مبدأ احترام السيادة ، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير ، مكرسة كل جهدها للتنمية الذاتية ، متعاونة مع الجميع لما فيه خير الجميع وملتزمة في ذلك كله بميثاق الامم المتحدة ومطبقة لمبادئه خير تطبيق .

السيد جاكسون (غيانا) (الكلمة بالانكليزية) : ان تاريخ الامم المتحدة هو

مزيج من النجاح ، وخيبة الامل . ان الترتيبات التي نحتاج اليها الآن من أجل تحقيق التعايش بين مختلف الدول في هذا المحفل لهي دليل على انجاز لا يمكن انكاره . ان النجاح في تسيير عمليات تقرير المصير السياسي قد أدى بنا الى الاقتراب من العضوية العالمية . وفي هذا المجال ، يسعد غيانا أن ترحب بجزر سليمان بيننا .

ولكن في مجال تقرير المصير ، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي انجازه . فهناك ضرورة التخلص من سرطان الفصل العنصرى ، وقهر المقاومة الوحيدة من جانب العنصريين في زمبابوى وناميبيا ، واسترداد الحقوق الوطنية للفلسطينيين ، ولشعب الصحراء الغربية وتيمور الشرقية ، ومن أجل تأمين استقلال بليز ، وهي كلها قضايا تتطلب عملا فعلا من المجتمع الدولي . ولا زال تقرير المصير يشكل أحد الاهتمامات الاولى القائمة . الا أن هناك قضايا أساسية أخرى تحتاج الى تفسير ملح على نفس المستوى .

ان استمرار التخلف في مناطق واسعة من العالم يذكرنا بحجم وجسامة المهام التي تواجهنا . وعندما نسعى الى تناول هذه المشاكل ، وأن نخضع رغبتنا الجماعية لحلها ، فان غيانا تشعر بالسعادة بصفة خاصة لأن السفير لبيفانو ، الابن البار لامريكا اللاتينية ، والعالم العظيم ورجل الدولة المرموق قد اختير لادارة مناقشاتنا ، والاشراف على مشاوراتنا .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعترف بأننا ندين بالفضل الى السفير لازار مويوسف من يوغوسلافيا غير المنحازة ، الذى رأس بكفاءة أنشطتنا ، ليس فقط خلال الدورة العادية الاخيرة للجمعية العامة ، ولكن أيضا خلال الدورات الاستثنائية الثلاث ، والتي سعينا خلالها الى حل المشاكل الاساسية .

ان بروز بعض المشاكل بالحاح على جدول الاعمال الدولي ، والاهتمام العميق الذى نلقاه يدل على العالمية المتزايدة لاهتمامنا ، وتعكس تفهما جديدا لطبيعة التكافل .

ان الهدف الرئيسي للمنظمة الدولية يبقى كما هو وكما تم تحديده عندما تم التغلب على الفاشية والنازية وعند انشاء الأمم المتحدة ألا وهو خلق نظام دولي يدفع بالنمو ، والتطوير قدما ويحقق الذات لجميع شعوب العالم . ان مثل هذا النظام يجب أن يجد جذوره في المساواة والعدالة .

ان هذه المنظمة لا زالت تسعى من أجل انشاء هذا النظام . ومع ذلك ، فان ما جادت به كل دولة جديدة في مداولاتنا من أفكار وآراء حديثة ، تنبع من تاريخها ومن خبراتها الوطنية ، أدى الى تعميق واثراء مفهومنا للعدالة والمساواة .

ان هذه المجموعة من المفاهيم هي التي توفر الاجراءات الضرورية والمناسبة من أجل تحقيق هذا الهدف .

ان العناصر الأساسية للتنظيم الدولي تم توضيحها في الميثاق . وان معظم هذه العناصر تتمثل في خلق الظروف التي من شأنها أن تسهل تحقيق أمن مضمون . ان تحقيق مثل هذا النظام الذي يقوم على السلم يتوقف على تعزيز مبدأ تقرير المصير على المستوى الفردي الوطني ، وعلى توسيع نطاق الشروط اللازمة لزيادة التعاون الدولي اقتصاديا وسياسيا . وفي جوهر السعي من أجل سلم آمن تكمن التدابير الدولية التي أساسها حقوق الانسان .

وكما لاحظ الأمين العام في تقريره

"وقد كان من أهداف الأمم المتحدة أن تكون كفيل العدل والسلم لجميع الدول

وبالأخص البلدان غير الحصينة أو الصغيرة التي بدون ذلك لا تجد لها سبيلا في عالم

تسيطر عليه سياسة القوة سيطرة كاملة" (A/33/1 ، ص ٥)

ان السيد فالدهايم الذي عمل معنا كأمين عام متميز ، مضى يقول :

" . . . وانه في حالات كثيرة تكون القوة العسكرية أو النفوذ السياسي عاملا أكثر

أهمية من مبادئ العدالة ، وحقوق الدول جميعا التي عبر عنها الميثاق " (المرجع

السابق ص ٥)

وفي هذا الصدد فان آراء الدول غير المنحازة التي تم التعبير عنها على مدى السنين ،

وتم التعبير عنها مؤخرا في مؤتمر وزراء الخارجية الذي عقد في بلغراد في تموز/يوليه من هذا العام ،

قد أثبتت صلاحيتها الدائمة . في الواقع ، ان دول عدم الانحياز كانت ترمي دائما الى المبادرة

بنشر هذه الأفكار وهذه البرامج التي سهلت كثيرا السعي من أجل تجمع دولي أكبر يتفق مع الميثاق .

اننا ان نتمعن في أسباب النجاح المحدود في تحقيق نظام للعدل والانصاف ، مقبول عالميا ، فاننا نخلص الى نتيجة لا مفر منها ، وهي انه بينما يبقى العدل هو الاعتبار الغلاب ، فان تحقيقه قد أحبطه أولئك الذين استفادوا من الابقاء على الوضع الراهن وتمسكوا بالايان بمزايا الاستقرار في حد ذاته .

ان الصراع الفعلي يكمن بين أولئك الذين يدعون منا الى اعادة التنظيم والتغيير الجوهرى وأولئك الذين يصرون على الصلاحية المطلقة لترتيبات ونظم ، رغم أنها تجسد العناصر الأساسية للعدل فانها لا تأخذ بعين الاعتبار تلك الجوانب الأوسع نطاقا والتي يتوقف عليها تحقيق التنمية والتطور الانساني . وفي عالم غير متكافئ فان التغيير هو جوهر السعي من أجل العدالة . ان مدى نجاحنا في ذلك ونجاح مشاورات ومداولات الجمعية العامة في هذا الصدد وفي خلق موقف من السلم سوف يقاس في ضوء قدرتنا مجتمعيين ومنفردين على الاعتراف بالحاجة الى تغيير جوهرى واعادة التنظيم بما تمليه الضرورة . اننا لا نجد في أى مكان الحاجة الى تنسيق العمل واضحة جلية أكثر منها في مجال التعاون الاقتصادي الدولي .

وفي هذا المجال ، فان آفاقا جديدة لمعنى العدل والانصاف قد تم تحديدها في الوثيقة الخاصة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد والذي أعلن رسميا خلال الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة . ان تنفيذ هذه الوثيقة لا بد وأن يبقى دائما موضع تركيزنا الأساسي . وخلال السنوات الأربع التي انقضت منذ اعلان مبادئ وبرنامج عمل انشاء هذا النظام ، والذي يتصل اتصالا مباشرا بتحقيق كامل لحقوق الانسان لغالبية البشر ، فاننا لم نر الا تقدما متعثرا وغير مضطرب رغم المناقشات الواسعة النطاق التي جرت حوله في عدد كبير من المؤتمرات الدولية .

وكما هو معروف جيدا ، فان مؤتمريين للتفاوض انعقدوا خلال عام ١٩٧٧ وفشلا في انشاء الصندوق المشترك في ظل البرنامج المتكامل للسلع الذي اعتمد في الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، رغم الالتزام الشفهي من جانب البلدان المتقدممة .

ومن ثم فإنه من الأهمية بمكان أن المؤتمر القادم المقرر عقده في تشرين الثاني / نوفمبر من هذه السنة يجب أن يتوصل الى نتائج ايجابية .

وبالمثل ، فيما يتعلق بمسألة التخفيف من عبء الديون ، فمن الحقيقي أن الاجتماع الوزاري لمجلس التجارة والائتماء الذي انعقد في آذار / مارس من هذه السنة اعتمد عددا من الخطوط التوجيهية المفيدة لمعالجة جوانب محددة من هذه المشكلة ، غير ان بعض البلدان المتقدمة قد قامت بعملية تخفيف للديون عن البلدان الأقل تقدما . ولكن تدابير أخرى لابد من اعتمادها لكي يدخل ضمن نطاقها الدول الأقل تقدما والأكثر تضررا والدول النامية الأخرى .

وفيمما يجاوز ذلك ، فان الترتيبات المحدودة التي اتفق عليها حتى الآن في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والمعدل المتردى لمساعدات الانماء الرسمية والمواقف التي أحبطت عمل اللجنة الجامعة ، كل ذلك يوضح بجلاء الافتقار الى الارادة السياسية من جانب بعض البلدان المتقدمة التي لا تريد أن تقبل ضرورة احداث تغيير جوهري في النظام الاقتصادي الدولي الحالي . في الواقع ، ان هناك مقاومة للتغيير الهيكلي في النظام الدولي بأسره . وتمشيا مع هذا الموقف ، فان بعض البلدان المتقدمة سعت الى التأكيد على منهج ومفهوم " الاحتياجات الأساسية" ازاء بحث مشكلة التخلف . وبينما هذا المنهج يتضمن هدفا انسانيا نبيلالا انه رغم ذلك يترك أساسا النظام المستغل الحالي والذي يقوم على الامبريالية التي هي السبب الرئيسي للتخلف .

ان التعاون الاقتصادي الدولي في حالة أزمة عنيفة ، وما لم تتمكن من الحفاظ على الثقة في المستقبل عن طريق الاستجابات المناسبة ، فان أولئك المستفيدين حتى من النظام الاستغلالي الحالي سوف يجدون أنفسهم في موقف لا يحسدون عليه .

ومن المهم أن نرى انه بينما الحوار بين الشمال والجنوب يتعثر ، فان تقدما يجري احرازه من جانب البلدان النامية في تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بينهم . وان نتائج المؤتمر الأخير لوزراء خارجية البلدان غير المنحازة الذي انعقد في بلغراد ومؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والذي انعقد في بوينس آيرس ، يعد شاهدا على هذه الحقيقة .

وفي هذا الصدد فان بلادي ، غيانا ، كمنسق لقطاع التجارة والنقل والصناعة لبرنامج عمل الدول غير المنحازة ، سعت الى تعزيز برنامج فعال للتعاون فيما بين البلدان النامية في هذه المجالات . ولا نزال ملتزمين التزاما كاملا بالسعي من أجل تحقيق هذا الهدف باعتباره جزءا لا يتجزأ من الجهد الأوسع نطاقا من أجل بناء هيكل جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية .

وفي النظام العالمي الذي نسعى اليه ، فان البلدان المتقدمة سواءً أكانت اشتراكية أم غير اشتراكية لا بد وأن تقوم بدورها كاملاً . اننا نكرر ايماننا بأن اقامة النظام الجديد سوف تفيد كلا من البلدان النامية والبلدان المتقدمة ذات اقتصاد السوق أو ذات الاقتصاد المخطط مركزياً .

وفي جوهر هذه المناقشة ، فقد استمعنا الى مقترحات وفود عديدة تتعلق بإنشاء نظام جديد . وغيانا على استعداد لبحث جميع هذه المقترحات وفقاً لمزاياها . على أننا نجد أن أمامنا مهام أخرى يجب أن تحظى بالاولوية . ومنذ اجتمعنا في السنة الماضية ، فان اتجاهات معينة قد برزت تجعلنا نمعن التفكير .

ان النتائج المحدودة للدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، لم ترتفع الى مستوى آمال الغالبية العظمى من شعوب العالم . وهناك مؤشرات خطيرة لعودة الحرب الباردة ، وهناك أبعاد جديدة للتوتر أضيفت الى مواقف التأزم الموجودة حالياً ، وبصفة خاصة في الجنوب الافريقي والشرق الأوسط ، وكذلك ظاهرة مزعجة بشكل خاص ، هي الاستخدام الصريح للمرتزقة كما حدث في الموقف الحالي في نيكاراغوا .

ان السعي من أجل حل للموقف في الشرق الاوسط والمسألة الفلسطينية ، كان ولا يزال مسألة شاقة وطويلة . ورغم ذلك ، فان مبادئ التوصل الى تسوية شاملة تؤدي الى سلم عادل ودائم في المنطقة ، قد تم اعلانها بوضوح .

وانطلاقاً من قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وكذلك قرارات الامم المتحدة الاخرى ذات الصلة ، فان غيانا كانت ترى دائماً أن حلاً لهذه المشكلة يجب أن يقوم على أساس المبادئ الثلاثة التالية : انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ ٥ حزيران / يونية ١٩٦٧ ؛ استرداد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني كله بما في ذلك حقه في اقامة وطن له ، وحق جميع دول المنطقة في أن تعيش في داخل حدود معترف بها من جانب الاطراف المختلفة . ان أية مبادرة لا تقوم على هذه المبادئ لا يمكن أن تحقق النجاح ، ومن ناحية أخرى فان أية مبادرة تقوم على أساسها لا يمكن الا أن تحظى بتأييد المجتمع الدولي .

وقد لاحظت غيانا عدم انسجام استجابات أطراف الصراع للتطورات الاخيرة . ان عدم وجود رد فعل موات مشترك من جانب الاطراف يثير الشك في أذهاننا حول امكانية أن تكون هذه التطورات بدءاً لعهد جديد للسلم ، وهو الامر الذي يسعى اليه المجتمع الدولي .

وكما سمعنا في خطاب رئيس قبرص ، فان التهديد الذى يمثله الوضع الذى لم يسو حتى الآن في هذا البلد يمثل تهديدا لاستقرار المنطقة ، وصعوبات أمام احراز تقدم في هذا الميدان . وهذه أمور قد تحدث عنها الأمين العام في تقريره عن أعمال هذه المنظمة . ومما يؤسفنا أن القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) الذى اعتمده هذه الجمعية العامة بالاجماع منذ عام ١٩٧٤ لا يزال دون تنفيذ ، وهذا القرار ، في رأينا ، لا يزال يوفرا لاطار المناسب والسليم الوحيد لتسوية عادلة .

ان حالة الركود الحالية تخدم بجلاء مصالح العدوان والاحتلال ، وبالتالي فاننا نشعر بضرورة التوصل الى حل عاجل لمشكلة قبرص ، وهذا يتطلب مبادرة جديدة من أجل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة في هذا المجال . وفي هذا الصدد فاننا نرى أن مجلس الامن يجب أن يبحث امكانية أن يعتمد ردا مناسباً ، في ضوء عدم احراز تقدم في اتجاه ايجاد حل لهذه المشكلة .

ان كوريا لا تزال مقسمة بشكل مصطنع ، رغم رغبة شعب كوريا التي أعرب عنها ، منذ زمن بعيد من أجل اعادة توحيد . وهذا الموقف يشكل تهديدا محتملا للسلم في هذه المنطقة . ان غيانا لا تزال تؤيد موقف شعب كوريا في جهوده من أجل اعادة التوحيد السلمي المستقل لبلادها بعيدا عن التدخل الاجنبي . ونحن نرى أن المبادئ الواردة في الاعلان المشترك بين الجنوب والشمال في تموز/يوليه من عام ١٩٧٢ وكذلك البرنامج الذى أعلنته جمهورية كوريا الشعبية تحقيقا لهذه الغاية ، تشكل أساسا مناسباً لحل مقبول لمشكلة كوريا .

وفي الجنوب الافريقي ، فان العنصرية لا تزال هي المفهوم السائد . وفي مواجهة عنف منظم ومكثف ، فان الشعوب المقهورة كثفت من نضالها وعززت من قدرتها على استرداد حريتها . على أن العنصريين في بريتوريا وسالزبورى قد وسعوا من نطاق بطشهم وعدوانهم فيما يجاوز حدود البلاد التي يفتصبونها حاليا وقد صعدوا من عمليات عدوانهم وتخويفهم لل دول المستقلة المجاورة . ان الموقف المتردى في الجنوب الافريقي يؤكد خطورته ، كتهديد للسلم والامن الدوليين .

وأهم شيء بالنسبة الى المشكلة في الجنوب الافريقي ، قلعة العنصرية المنظمة ، جنوبي افريقيا نفسها . ان نظام الفصل العنصرى هناك لا يزال يقمع الشعب في جنوب افريقيا ويحرمه من حقوقه الاساسية وبصفة خاصة حقه الحاسم والاساسي في الحرية .

ان تصميم هذا النظام على البقاء ، لا بد وأن يواجهه عمل منفرد ومجتمع من جانب جميع أعضاء المجتمع الدولي .

ان الادانة بالكلمات ليست كافية . ولا بد وأن نكمل عزل جنوب افريقيا ، وأن نشن الضغوط الضرورية ، تأييدا لفالبية الشعب في هذا الاقليم ، وهي الغالبية التي تناضل ببطولة وشجاعة لوضع حد لقيهرها .

وفي وقت سابق من هذه السنة ، فقد عقدنا دورة استثنائية لبحث الموقف في ناميبيا ، واتفقتنا على خطوات محددة من أجل انهاء الاحتلال غير المشروع من جانب جنوب افريقيا لهذا الاقليم الدولي . وفي الوقت ذاته ، فان جهودا من جانب دول غربية خمس ، للتوصل الى تسوية عن طريق المفاوضات ، لا تزال مستمرة . ان موقف جنوب افريقيا ازاء جميع هذه الجهود كان طابعه التحدى والخذاع .

اننا ان نستعرض السجل الطويل لرفض جنوب افريقيا تنفيذ قرارات هذه المنظمة ، نتساءل كيف يمكن للامم المتحدة أن تصبر أكثر من ذلك ، وخاصة مجلس الامن ، وتحجم عن اتخاذ التدابير الضرورية لاختصاص واجبار جنوب افريقيا على الامتثال لهذه القرارات .

ان الاجتماعات الاخيرة لمجلس الامن بشأن ناميبيا ، تمثل آخر محاولة لدفع عجلة قضية الحرية والاستقلال لناميبيا . وانا ما أحبطت جنوب افريقيا هذا الجهد ، فلن يكون هناك من يدل عن العقوبات الاجبارية ، بموجب الباب السابع من الميثاق . وفي الوقت نفسه ، فان منظمة (سوابو) الممثل الشرعي لشعب ناميبيا ومجلس ناميبيا لا بد وأن يواصل تلقي التأييد الكامل والمستمر .

وفي زمبابوى ، فان نظام سميث ، ومؤيديه من البيض والسود ، يتمسكون بقوة بسلطتهم المتهاوية . ان تسويتهم الداخلية التي وضعوها على عجل بدأت تتداعى . والضغط من أجل التحرر من جانب قوى الجبهة الوطنية يتزايد يوميا ، بينما آفاق التوصل الى تسوية سلمية أصبحت غير مؤكدة . والآن أكثر من أى وقت مضى ، فانه يتعين على المجتمع الدولي أن يكثف من مساعداته لحركات التحرر في الجنوب الافريقي ، حتى يمكن للعدالة والحرية أن تسودا في هذه المنطقة المضطربة . ان غيانا ، من جانبها ، سوف تواصل تقديم كل عون ممكن حتى يتحقق النصر في النهاية . وفي أمريكا اللاتينية ، فقد شهدنا نجاح المفاوضات المتعلقة بقناة بنما . ان هذه التطورات يجب أن تكون بدءا لأبعاد جديدة للعلاقات في نصف الكرة الغربي .

ومع ذلك ، وفيما يتعلق ببليز ، لا بد لنا من أن نعلن عن قلقنا وأن نواصل يقظتنا ، ان

نلاحظ أن هناك موقفا نجد فيه شعب هذا الاقليم وقد حرم من حقه الثابت في تقرير المصير والاستقلال ووحدة أراضيه المهددة . ان المجتمع الدولي ، وهو يؤكد من جديد ، تأييده لشعب بليز لا بد وأن يواصل عملية استكشاف السبل التي يمكن أن يقدم بها مساعدات عملية لتمكين شعب بليز من ممارسة حقوقه المشروعة في أن يتقدم بسرعة ، في اتجاه استقلال مبكر ومضمون لهذا الاقليم . ان شعب بليز يحظى بتأييد غيانا المستمر في نضاله العادل .

وبالمثل ، ان غيانا قد شاركت بنشاط في الجهود الرامية الى وضع نظام مستقر للمحيطات . وقد فعلنا ذلك منذ الايام الاولى للجنة قاع البحر الدولية . ولذلك ، فاننا نلاحظ بقلق عميق أنه يجرى التفكير في اتخاذ تدابير منفردة في دوائر معينة فيما يتعلق بالتنقيب في قاع البحر . وغيانا تشعر بأن اتخاذ مثل هذه التدابير سوف يعوق عمليات التشاور والسعي الى تفاهم تتوقف عليه النتيجة الناجحة للمفاوضات النهائية في مؤتمر قانون البحار .

وينبغي علينا ألا نعوّق عن طريق التدابير المنفردة ، وألا نجعل من الصعب عن طريق تحقيق المصالح الوطنية الضيقة التوصل الى اتفاق بالنسبة للقضايا الباقية الخاصة بقانون البحار . ان كل القضايا التي تحدثت عنها ، وقضايا أخرى مدرجة على جدول أعمالنا ، تتصلل بالمسألة الجوهرية والاساسية الخاصة بحقوق الانسان .

ان هذه النظرة الواسعة كانت أساس الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، الذي نحترف بذكراه السنوية الثلاثين في هذا العام . ومن بين الاسهامات الهامة في هذا الاعلان التقليد الذي أكد على أهمية الحقوق السياسية والمدنية للفرد . وقد أصر الميثاق ، من جانبه ، على مفهوم أوسع نطاقا لحقوق الانسان . لأنه ، ضمن أمور أخرى ، نص على اتخاذ التدابير الايجابية للقضاء على الفقر والبطالة ، من أجل تعزيز ، وأقتبس : " التقدم الاجتماعي ، ومعدلات ومستويات أفضل للحياة في ظل حرية أوسع نطاقا " .

ان الاعلان العالمي ، والمعهدين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، قدمت لنا الحوافز الاساسية . والواقع أنه من خلال تجميع الخبرة في الوكالات المتخصصة والمؤتمرات الخاصة تم اثراء فهمنا ، وتم التعرف على حقوق جديدة وهامة وصياغتها . وهكذا ، فان مؤتمر الخذاء العالمي الذي انعقد في روما منذ أربع سنوات ، أعلن رسميا ، وأقتبس : " ان كل رجل وامرأة وطفل ، له حق غير قابل للتصرف في أن يكون متحررا من الجوع وسوء التغذية ، حتى ينمو بشكل كامل ، ويحافظ على قدراته الذهنية والجسدية " .

ومن زاوية أخرى ، فان منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة قد أكدت على أهمية الحقوق الثقافية ، كعامل جوهري من أجل التحرر والتنمية .

ان ممارسة هذه الحقوق تكمن في برامج الاعتماد على الذات وطنيا وجماعيا ، التي ترمي الى التنمية المتكاملة والاستفادة من كل الموارد الاصيلة .

ويكمن في هذا الموقف الاخير من حقوق الانسان الاعتقاد بأن الابقاء على الهياكل التي تشمل الحياة نفسها تعني الحرمان من هذه الحقوق . ان هذه الهياكل تكمن في الامبريالية ومظاهرها ، وهي تلك الهياكل التي تؤكد نظاما دوليا ، يقوم على علاقات غير متكافئة ، ويكرس أنماطا للتبعية ، وشروطا تفرض على الدول المتخلفة ، مع ما يترتب على ذلك من استمرار الفقر والجوع والمرض . كما أن ذلك يسيء الى فرص الحياة ، ويقلل منها في كل لحظة بالنسبة لغالبية شعوب العالم .

ان غيانا ترى انه من قبيل التناقض ان نظام الحرب المتصاعد ، الذي يستهلك النصيب الاكبر من موارد العالم - وهي موارد يجب أن تخدم أغراض الحياة - يهدد الحق الاساسي ، وهو أفضل حق من الحقوق ألا وهو حق الحياة . ان ثقافة العنف هذه ، التي تتضمن تطويع التقنية المتقدمة لتطويع واستحداث أدوات الدمار الشامل ، أصبحت تمتد حتى الى استخدام المرتزقة لمهاجمة حقوق الانسان وبنائها * .

ومن هنا فان اختبار الالتزام العالمي بحقوق الانسان يكمن في قدرتنا على الابقاء على الاتفاق العام في الآراء عالميا وتوسيع نطاقه ، فضلا عن استمرار عملية اثراء أحوال الانسان ، في ذلك تطوير شخصية الانسان .

خطاب سعادة السيد بيدرو فيرونا رودريغيس بيريس ، رئيس وزراء جمهورية الرأس الأخضر

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تستمع الجمعية الآن الى بيان من رئيس

وزراء جمهورية الرأس الأخضر .

اصطحب سعادة السيد بيدرو فيرونا رودريغيس بيريس ، رئيس وزراء جمهورية الرأس الأخضر ،

الى المنصة .

* عاد الرئيس لتولي الرئاسة .

السيد بيريس (الرأس الأخضر) (الكلمة بالبرتغالية ، وقد م الوفد النص باللغمة الفرنسية) : ان الفرصة المتاحة لنا في الوقت الحالي للتوجه بالخطاب الى هذه الجمعية العامة الموقرة للأمم المتحدة تمثل رمزا لآمال جميع شعوب العالم الممثلة هنا في مستقبل يسوده الوفاق والاحترام والعدالة والتعاون بين الامم . نرجو أن تكون هذه الفرصة تعبيرا عن ارتياحنا ، ان نلاحظ اننا قطعنا شوطا كبيرا في هذا الاتجاه ، رغم أن هذه الاهداف لم يكرسها بعد المعرف الدولي .

اننا نود أن نشارك في المسؤولية المطلقة على عاتقنا جميعا في مناقشة الموضوعات التي نعتبرها هامة من أجل تقدم الانسانية في هذا المحفل ، وأذكر منها : الأمن الجماعي والسلام والتنمية . وكل هذه موضوعات تهتم جميع شعوب العالم ، الذي تأكد فيه الترابط بين الشعوب بوضوح .

اننا نلاحظ بسرور تأصل المبادئ التي ناضلنا من أجلها ، وزيادة التجاوب مع الأمانى والتطلعات المشروعة لبلدان العالم الثالث من أجل مشاركة أكبر ، قائمة على المساواة ، في حل المشاكل التي تقلقنا جميعا .

وفي اطار اخفاء الطابع الديمقراطي المفيد والتدريجي على العلاقات الدولية ، فاننا نحبي انضمام جزر سليمان باعتبارها العضو المائة والخمسين في منظمة الامم المتحدة ، وذلك يبشر بالحرية لحكومتها ولشعبها ويتولي مسؤولية الحياة المستقلة ويبشر بنجاح طريق التنمية والتطوير .

ان الصفات التي يتحلى بها كرجل سياسة ودبلوماسي محنك في حل النزاعات الدولية تبعث فينا الثقة الكاملة بأن أعمال هذه الدورة سوف تدار بالكفاءة العالية اللازمة للمشاكل المعقدة التي نناقشها .

ونحن نود أيضا أن نحبي الرئيس السابق ، وهو ممثل بلد ضرب المثل الحي لسياسة متسقة في الدفاع عن الشرعية الدولية ، وهو الذي ضمن لنا نجاح الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة .

ومن العدل أن نفتنم فرصة وجودنا هنا لكي نلفت الانتباه الى النشاط الدائب والفعال الذي بذله الأمين العام ، الدكتور كورت فالدهايم ، الذي أسهم بطريقة مؤكدة في دعم هيبة وفعالية المنظمة الدولية بعهده المتسق في خدمة السلم والأمن الدوليين والعمل على التعاون بين الأمم .

اننا نود ان نعرب للسيد كورت فالدهايم عن تأييدنا التام للجهود التي يبذلها من أجل تحقيق الاهداف والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق منظمة الامم المتحدة ، وتجديد استعدادنا الدائم للمشاركة في الجهود المشتركة لهذه المنظمة من أجل الحرية والاستقلال والتنمية وازدهار شعوب العالم .

لقد انضمنا مؤخرا الى المجتمع الدولي ، حيث كان من الضروري ان نكافح من أجل الاعتراف بحقوق الشعوب في الاستقلال ، واختيار الطريق الذي يود أن ينتهجه كل شعب من أجل التنمية . لقد استفدنا من هذه الشرعية التي تسمح بالتعاون السلمي المتزايد بين بلاد ذات مستويات متفاوتة في التنمية ونظم اجتماعية مختلفة . كما استفدنا أيضا من هذا الكفاح الذي خضناه لمدة طويلة . ويمكننا اليوم ان نؤكد ان تاريخنا الدبلوماسي قد بدأ في نفس الوقت مع تاريخ غينيا بيساو ، وفي الوقت الذي خاض فيه الحزب الافريقي لاستقلال غينيا والرأس الاخضر كفاحه من أجل استقلال شعبينا . الا ان كفاحه كان - في الواقع - تعبيراً ملموساً عن المبادئ التي كرسها في الجمعية العامة سنة بعد أخرى ، وتضمنتها الوثائق الاساسية للمنظمة . وهكذا ، فاننا قد اسهمنا بجهودنا في الاعتراف الفعال بالمبادئ التي تمثل قواعد القانون الدولي المعاصر .

ان الموقع الجغرافي لبلادنا في مفترق طرق الشعوب والقارات ، يمثل احدى المزايا التي نتمتع بها . ان هذا الموقع قد سمح للرأس الاخضر بأن تلعب دوراً هاماً في التقريب بين الشعوب ، وهذا يتماشى تماماً مع المبادئ التوجيهية لسياسة عدم الانحياز التي نعتز بها . اننا نؤكد جديداً أن جمهورية الرأس الاخضر ان تفتح أبوابها لأية قواعد عسكرية أجنبية ، وان تكون نقطة اتصال أو ارتكاز لعمليات اعتداء على شعوب ودول ذات سيادة . اننا نعتقد ان السلام ، وهو شرط ضروري للتنمية ، سوف يكون حقيقة يوم يحترم الجميع قواعد القانون الدولي في العلاقات اليومية للأمم . وعلى هذا النحو فاننا نتصور مشاركتنا في الجهود المندوة على المستوى الدولي .

ان هذه الجمعية الموقرة ، كما كانت في الماضي ، لا تزال مسرحاً للادانات المتكررة لمحاولات ترمي الى استمرار أوضاع بالية في افريقيا ، سماتها السيطرة الاستعمارية والعنصرية والفصل العنصري . ان الجهود الحميدة والدؤوبة للمجتمع الدولي ، التي كانت صدى لكفاح تحرير شعوب ناميبيا وزيمبابوي وجنوب افريقيا والتي انعكست في القرارات المختلفة لمنظمة الامم المتحدة التي أدانت نظم الاقايمة

في الجنوب الافريقي ، كانت سببا في تكثيف عمالية الارهاب ضد شعوب لا تملك الدفاع عن نفسها ، والاعتداء على شعوب افريقية مستقلة ، وعدم احترام هذه الشعوب ، والتحدى الدائم الذي يواجهه المجتمع الدولي ، وكذلك امانى شعوب الجزء الجنوبي من القارة الافريقية في حياة كريمة في ظل السلام . ان الدليل الشاهد دون جدال على التحدى الذى تواجهه منظمنا الدولية ، هو القرار الذى اتخذته مؤخرا حكومة جنوب افريقيا من جانب واحد ، باعتماد اجراءات تؤدى الى انتخابات مزورة حتما في ناميبيا ، تتجاهل عن قصد وبطريقة خطيرة المطالب المشروعة لشعب ناميبيا وممثله الشرعي منظمة (سوابو) . ان جنوب افريقيا قد تحدى بكل عجرفة جميع المبادرات التي ترمي الى مرحلة انتقالية سامية تؤدى الى الاستقلال .

اننا وان كنا قد أيقنا دائما بأن النظم العنصرية والفصل العنصرى ، نظرا لطابعها المخالف للتاريخ ، ليست على استعداد لاجراء الحوار والتخلي عن أساليبها الوحشية التي تكمن في اهدار حقوق الانسان الاساسية واللجوء بطريقة منظمة الى العنف ضد الشعوب والبلدان ذات السيادة والبلدان المستقلة ، فادنا نزيد يقينا بذلك ، عاما بعد آخر ، أمام هذه الجمعية الموقرة . ان الاحداث الاخيرة لتشهد على انه أصبح من الضرورى والملح على المجتمع الدولي ان يضاعف وينوع ويركز جهوده على مساعدة منظمة (سوابو) تلك الحركة التحررية التي تكافح من أجل الاستقلال الوطني وسلامة أراضي ناميبيا .

ان شعب زمبابوى يجد نفسه مضطرا الى إحباط مؤامرة جديدة . ان الذين يواصلون سياسة القمع الاستعمارية والذين يدافعون عن سياسة الفصل العنصرى ، قد رفعوا راية حكم الاغلبية ، ويدعون بأنهم سوف ينقلون البلاد الى حكم الاغلبية ، وقد تناسوا المكافحين من أجل الحرية المتحدين داخل الجبهة الوطنية . ان الحل الذى يهمل الامانى العميقة لشعب زمبابوى في استقلال حقيقي ، لا يمثل سوى تنازلات امام الضغط الذى يمارسه الكفاح من أجل التحرر . اننا نؤكد مرة أخرى - ان هذا الكفاح يستحق تضامننا التام .

وفي ١٩٧٥ ، في الوقت الذى كنا نحيي فيه استقلال موزامبيق وانغولا ، قمنا بتحيينة ظهور مرحلة مختلفة في كفاح شعوب الجنوب الافريقي . وهكذا تلاشت الدول التي كانت موجودة على الحدود ، وقامت بدلا منها دولتان مستقلتان كافتحتا بكل قوة ولم ترضيا بالوضع السائد فى

جنوب حدودها . ان عزلة معقل الاستعمار المتزايدة ، التي تسهم فيها الامم المتحدة ، قد دعمتها قرارات المؤتمر الدولي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري ، ومقاومة شعب جنوب افريقيا الياسل التي أعطتها حركات التحرر دفعة كبيرة . كل ذلك ضيق من صدر النظام العنصري مما جعله يزيد من تحديه بالاعتداء وبصورة منهجية على البلدان المجاورة دون رادع .

اننا نحبي هؤلاء الذين سهروا على تحقيق الاهداف النبيلة التي أدت الى انشاء هذه الهيئة الدولية الكبيرة . انه من واجب المجتمع الدولي في السنة الدولية لمناهضة الفصل العنصري ، وعقد مكافحة العنصرية ، ان يضاعف من جهوده بجميع الطرق والوسائل المتاحة ، لزيادة عزلة النظام البالغ لبريتوريا والقضاء على العار الذي لطح التاريخ ، والذي يتمثل في سياسة الفصل العنصري .

اننا ان نتمسك بتجربتنا في مجال الكفاح من أجل التحرير الوطني وكدولة نالت حريتها مؤخرا وتحررت من القمع الاستعماري بعد عقدين من الزمان كالفنحنا خلالهما كفاحا سياسيا وكفاحا مسلحا من أجل الحرية ، فاننا نتفهم تماما المعاناة الفظيعة التي يعانيتها شعب الصحراء الغربية في كفاحه من أجل تحرير اراضيه المحتلة التي قسمت بصفة غير مشروعة . اننا متضامنون مع الشعوب التي تكافح ضد جميع وسائل القمع التي تتكرقق الشعوب في تقرير مصيرها وفي الاستقلال ، وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (د - ١٥) . ان كل ذلك يزيد من ثقتنا في أن النزاع بين الشعب الصحراوي والقوة التي تحتل اراضيه ، لا يمكن ان يحل بطريقة سلمية وعادلة ، الا بممارسة هذا الشعب لحقه في السيادة وفي تقرير مصيره بمطلق الحرية .

وبنفس الطريقة ، فاننا نقف جنباً الى جنب مع أهالي تيمور الشرقية الذين يكافحون من أجل التحقيق التام لأمانهم في الحرية والاستقلال .

ان الموقف في الشرق الاوسط لا يزال مزعجاً يمثل تحدياً للشعور العام للمجتمع الدولي الذي ظهر جلياً مراراً وتكراراً في هذه الجمعية وفي غيرها من الأجهزة المختلفة لمنظمتنا .

ان مواصلة سياسة العدوان ، والاحتلال والتوسع بالاضافة الى محاولات تغيير الطابع السكاني والاقتصادي والثقافي والديني للمناطق التي احتلها العدو بالقوة ليمثل انتهاكاً صارخاً لمبادئ الأمم المتحدة كما انه يمثل تهديداً وخطراً مستمراً للمسلم والأمن الدوليين .

ونظراً لأن بلادى من أحدث الدول التي انضمت الى منظمة الامم المتحدة والتي نالت تأييد هذه المنظمة قبل التحرير وبمعهده ، فاننا قد اعتدنا على ان تكون منظمة الامم المتحدة الجهاز الضامن للشرعية الدولية ، والطرف المدافع عن الشعوب من أجل السلم والعدالة والتقدم .

وكمدافعين بكل شرف عن مبادئ منظمة الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية فاننا نسجل بشعور عميق من القلق ادانتنا للعدوان على اراضي لبنان والانتهاكات الكثيرة لحرمة اراضيه وسيادته لأن كل بلدان المنطقة من حقها ان تعيش في سلم وحرية واستقلال وأمن . ولكن السلم العادل والدائم لا يمكن ان يتحقق دون الانسحاب التام لاسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها سنة ١٩٦٧ ، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية المشروعة والدائمة والتي لا يجوز المساس بها ، والقبول بالممارسة الفعلية للشعب الفلسطيني لكافة حقوقه ، بما في ذلك حقه في انشاء دولة مستقلة .

اننا نود أن نؤكد من جديد على دعمنا التام لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثلة الشرعية الوحيدة لهذا الشعب الشهيد ، ونود أن نعرب مرة أخرى عن عميق ثقتنا بأن حلاً نهائياً لمشكلة الشرق الاوسط لا يمكن ان يتم دون المشاركة الفعالة والنشطة للمكافحين من أجل الحرية في منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى المعنية بالزراع .

لقد تابعنا باهتمام بالغ الجهود المتزايدة التي تبذل من أجل تهيئة الظروف المناسبة للمفاوضات والتي بالاضافة الى احترامها للمطالب الاساسية وغير القابلة للتمسك بها للشعب الفلسطيني ستؤدي الى حل سلمي وعادل للمشكلة .

اننا نحتفل هذا العام بالعيد الثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان ، ونسود أن نفتتح هذه الفرصة كي نعرب عن ارتياحنا ازاء الدور الايجابي الذي لعبته الامم المتحدة في مجال حقوق الانسان ، وحقا ، ان تحديد معايير للقانون الدولي في هذا المجال وتكريس حق تقرير المصير واستقلال الشعوب والجهود في مجال مكافحة التمييز العنصري والعنصرية والفصل العنصري والتعذيب والجرائم المرتكبة ضد السلم والانسانية ، وكذلك الاهتمام الخاص الذي توليه لبعض حالات الانتهاك الصارخ لحقوق الانسان ، كل هذه نتائج ذات أهمية كبرى لنشاط منظمة الامم المتحدة ينبغي أن نؤكد عليها هنا .

ان جمهورية الرأس الأخضر وهي ثمرة كفاح حقيقي من أجل الدفاع عن حقوق الانسان ، كما تبين من كفاحها السياسي والمسلح ضد الاستعمار البرتغالي ، لا يسعها الا أن تحيي النتائج الايجابية للأنشطة التي بذلتها المنظمة للدفاع عن حرية الانسان .

وبعد حصول بلادنا على الاستقلال تم انشاء ادارة جديدة قائمة على مشاركة شعبية أوسع تتم اعادة تنظيمها ودعمها من أجل ضمان حرية الشعب وحقوقه المدنية والسياسية الأساسية . وعلى الرغم من ذلك فان الكفاح لا يزال مستمرا ، حتى بعد الحصول على الاستقلال الوطني ، لأنه لا يمكن الفصل بين حقوق الانسان والاطار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

في الواقع ، ان الممارسة الفعالة والشاملة للحقوق المدنية والسياسية غير ممكنة دون خلق الظروف الاساسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ولا يمكننا أن نتجاهل التفاعل الجوهري للحقوق الاساسية للانسان .

ان النضال من أجل حقوق الانسان يشكل في بلادنا عملية مستمرة . وعلى الصعيد الداخلي يتعلق الأمر بإرساء قواعد التنمية الاقتصادية . ذلك النمو الاقتصادي الذي لا نستطيع بدونه تحرير الانسان من شبح الجوع والبؤس والمرض والجهل والأمية .

ومن ناحية أخرى ان مسألة حقوق الانسان تتعدى المجال الوطني وترتبط بصورة وثيقة ببعض المسائل ذات الطابع الدولي ، وهي أهم مشاكل عصرنا . ان الممارسة الفعالة لهذه الحقوق غير ممكنة طالما بقي النظام الدولي الراهن على ما هو عليه ، وطالما ساد الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري والسيطرة الأجنبية . الا ان تقادم مشاكل حقوق الانسان على الصعيد الدولي لا ينبغي

ان يجعلنا نستخدمها استخداما مشروعا كوسيلة من وسائل الضغط ، لأن ذلك قد يشجع على خلق جو من التوتر في العلاقات بين الدول .

اننا نعتقد ان الأمم المتحدة ينبغي أن تواصل الدور الذي تلعبه للنهوض بحماية حقوق الانسان ، ومن أجهزتها تلك الأجهزة التي وضعتها والتي لم تستنفذ امكانياتها بعد والتي أثبتت فاعليتها في مناسبات عديدة .

اننا نود أيضا ان نعبر عن تضامنا مع هؤلاء الذين يأسفون كل الأسف على العالم الذي يسود فيه شبح الجوع الذي يهدد ملايين البشر ، في الوقت الذي تواصل فيه الأمم سنة تلو الأخرى انفاق مبالغ طائلة على تصنيع الاسلحة وتخزينها . ومما يؤسف له كذلك ان نجد أن جزءا متزايدا من التجارة بين الدول يتمثل في شراء وبيع أجهزة عسكرية ، بينما لاتزال الغالبية العظمى من سكان العالم تواصل بدون أسلحة الكفاح لحماية البيئة ولانتاج الأغذية ولمكافحة المرض ، والأمية ، والكوارث الطبيعية .

ان استمرار مثل هذا النظام حيث يعتبر السلم مجرد نتيجة للخوف الدائم من الابطال المتبادلة ، يساهم في زيادة حدة التوتر في العلاقات الدولية ويعتمد بالدول عن مهمتها الأساسية ألا وهي ضمان الرفاهية لسائر شعوبها .

ان الحاجة الى وضع نهاية لسباق التسلح والى البدء بمطية تؤدي الى نزع السلاح الحقيقي هي امر يستشعره المجتمع الدولي بأسره .

وفي هذا الصدد تحقق تقدم كبير على مختلف المستويات المختلفة . ان المبادرات المحمودة التي ترمي الى عقد اتفاقات للحد من الأسلحة الاستراتيجية وعدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل والأمم المتحدة بوصفها الجهاز الوحيد الذى يستطيع أن يضفي أبعدا عالمية على النضال من أجل السلام والأمن والتنمية يجب أن تلعب جميعها دورا هاما .

ان النتائج الشمرة لمثل هذا الاتجاه قد أكدت عليها الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح والتي عقدت بناء على مبادرة دول عدم الانحياز .

واننا نأمل أن تتمكن لجنة الامم المتحدة لنزع السلاح من السهر على تنفيذ القرارات الصادرة عن هذه الدورة الاستثنائية وان تقدم العناصر التي تستهدف اقامة برنامج عالمي لنزع السلاح . ونحن نهنيئ انفسنا ، في نفس الوقت ، على انشاء لجنة لنزع السلاح ، فهي الجهاز الذى يمكن أن تشترك فيه القوى النووية ، وعدد من الدول يتضمن الكثير من الدول غير المنحازة على قدم المساواة .

وفي الواقع ان وجود كميات كبيرة من مخزون الاسلحة وبصفة خاصة الأسلحة غير التقليدية يشكل تهديدا دائما لبقاء الانسانية .

وفي هذه الظروف فنحن نعتقد أنه من خلال منظمة الأمم المتحدة فسوف تستطيع كل البلاد أن تسهم بفعالية في اقامة سياسة دائمة للأمن الدولي .

ان العلاقات الاقتصادية الدولية ما تزال متأثرة بالتناقضات التي نراها في عدم التوازن القائم بين الدول الغنية والصناعية من جهة والفقيرة المتخلفة من جهة أخرى . وفي مثل هذا النظام للعلاقات الاقتصادية الدولية فان أجهزته تسهم في تعميق عدم التوازن وتمنع المحاولات الموجهة نحو التنمية ، وهو الأمر الذى ما يزال موضوع المناقشة في الأمم المتحدة وبصفة خاصة في الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة لهذه الجمعية العامة .

وفي هذا المجال فاننا نشهد الوعي المتزايد لضرورة انشاء نظام جديد يتضمن قيما تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية . ان المؤتمرات المختلفة للأمم المتحدة حول التجارة والتنمية ومؤتمر بيونس ايرس بشأن التعاون التقني بين الدول النامية وكذلك الاتفاقات الافريقية والكاريبية واتفاقات

المحيط الهادى مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، هذه الاتفاقات وفيرها أمثلة على هذا الاهتمام .

وان متابعة هذه الأهداف قد اعترضتها عقبات تثير الشك والتساؤلات مما يجعل الحوار البناء الحقيقي عسير التحقيق أن الاضطرابات النقدية القائمة والتدهور النقدى المضطرب وبصفة خاصة في البلدان ذات الاقتصاد الضعيف ، والتدهور في شروط التبادل بين البلدان المورد للمواد الأولية والبلدان الصناعية وكذلك وجود نظم الحماية التي تفرضها بعض الدول ، كل هذا يبرر قلقنا . اننا نعيش مرحلة في تاريخ الانسانية يتهم فيها الأسس الحالية للنظام الاقتصادى الدولى السائد ، وعلينا مسؤولية كبرى هي التفكير والتأمل في المبادئ التي تحكم مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية . وفي رأينا ان انشاء نظام اقتصادى دولى جديد يجب أن يتضمن أولا ، الاعتراف بوجود ارادة سياسية تعبر عن الحاجة الماسة الى تغيير النظام الاقتصادى القائم بمشاركة كافة الدول على قدم المساواة لحل المشاكل التي تؤثر على البشرية . ثانيا ، زيادة القدرة التقنيّة والتكنولوجية للبلدان النامية لتمكينها من الاستفادة من منجزات العلم والتكنولوجيا . ثالثا ، المعونة المالية بغية تحقيق الهدف وهو ٧ في المائة من اجلالي الناتج القومي الذى حددته الأمم المتحدة . رابعا ، معونة خاصة للدول الأقل تقدما من بين الدول النامية التي تعاني من مظالم النظام الحالى ، فضلا عن ذلك فانها تواجه بظروف طبيعية غير ملائمة ، وخامسا ، التأييد الفعال لبرنامج العمل الذى أصدره بيونس ايرس بشأن التعاون التقني بين الدول النامية .

ونحن على ثقة من أن الامم المتحدة عليها أن تلعب دورا كبيرا في تحقيق الأهداف التي ذكرناها . وتتوقع علاوة على ذلك التعاون البناء من قبل اعضاء اللجنة الجامعة حتى يمكنهم ممارسة المهام التي نعتبرها ذات أهمية بالغة في تحديد النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

اننا بلد مكون من جزر تشغل اقليما صغيرا محدود الموارد الطبيعية وتبعنا لذلك فاننا نعلق أهمية خاصة على الموضوعات المرتبطة بامتلاك وتوزيع الموارد البحرية ، وبصفة عامة ، كل ما يتعلق بقانون البحار . وعندما اقرت الجمعية العامة في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٠ القرار رقم ٢٧٤٩ (د - ٢٥) فانه قد تم الترحيب به بوصفه أداة قيمة لتعريف النظام الاقتصادى الدولى الجديد . وكتعبير مشروع عن أمل البلدان - مثل بلدى التي لا تمتلك الوسائل التكنولوجية الضرورية

لتحقيق الاستغلال الناجح لموارد قاع البحار بنفسها . وعلاوة على ذلك فان نتائج الدورة الأخيرة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ألقت ظلا على امكانيات المستقبل التي كانت قد تفتحت من خلال المفاوضات المستمرة والرامية الى وضع تشريع دولي في هذا المجال . وفي الواقع فانه في هذه الدورة سمعنا عن تشريعات تصدر من جانب واحد وهي فكرة تناقض المواقف السابق اعتمادها من قبل المجتمع الدولي فيما لو تم تنفيذها . ونحن على يقين من أن الفهم لمدى أهمية النتائج الطيبة التي يمكن أن يحققها هذا المؤتمر يمكن أن يضمن الا تبوء هذه الجهود بالفشل الذي سيؤثر بصورة خطيرة على العلاقات الدولية .

وفي الرأس الأخضر سنكافح من أجل اعادة البناء الوطني وهو كفاح ميريانا نظرننا الى حالة الفوضى التي ورثناها . فنحن مضطرون الى بناء وطننا لبنة لبنة الى حد اننا نعمل لنخلق الظروف الملائمة لحياة شعبنا من لا شيء ولكي نبني هياكل دولة ديمقراطية على الانقاض التي خلفتها القوى الاستعمارية .

لقد وجدنا أنفسنا مضطربين الى أن نجد قدرا كبيرا من طاقاتنا وجهودنا للتغلب على الفقر المستمر الذى يزداد في بلادنا . ان التصحر والهجرة والاختلال الاجتماعي ، تشكل ظروفًا صعبة لنظام عرفنا كيف نتغلب عليه ونزيله .

ان منظمة الامم المتحدة التي طالما ايدتنا وساندتنا وعرفت كيفية تحريك وجذب التضامن الدولي في صالح شعبنا ، سوف تقدر أثناء هذه الدورة التقرير الذى أعدته بعثة الامم المتحدة التي زارت بلادنا وفقا للقرار ٣٢ / ٢٩ .

اننا نود أن ننتهز هذه الفرصة لكي نعرب عن خالص تقديرنا لجميع الذين قدموا مساعدة مفيدة تتصف بروح التضامن لبلادنا . اننا واثقون من أنه ان تستلم الامم المتحدة والدول المانحة هذه الوثيقة ، فان تلك الدول والامم المتحدة بدورها ، سوف تعزز التعاون مع بلادنا . ان هذا التضامن ستكون له قيمة عظمى في حل المشاكل المباشرة العديدة ، كما ، أنه يشكل اسهاما عظيما لتشديد البنية الاساسية المناسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا .

وقبل أن أنهى كلمتي أود أن أعرب عن ثقتنا المتزايدة في أعمال الأمم المتحدة ، التي استمرت سنة تلو الأخرى ، تعزز هيبتها ومكانتها وكذلك تزيد من تمثيلها بقبول عدد متزايد من الدول الحديثة ان الامم المتحدة تبذل جهودا مشكورة لكي تحسن من تشكيل هيئاتها وتبعث الدينامية فيها بشكل أفضل حتى تكون على مستوى خطورة وتعقب المشاكل المتعددة التي تعاني منها البشرية .

ونحن واثقون من أن الامم المتحدة ، هي المحفل المناسب الذى سيجد الحلول المناسبة لمشاكل عصرنا الاساسية ، حتى تجعل كفاح الدول الحديثة ، وفقا لرسالتها النبيلة ، أمرا مشروعاً .

وبصفتي رئيسا لحكومة جمهورية الرأس الأخضر أود أن أؤكد من جديد التزامنا بالمبادئ التي وجهت أعمالنا وخاصة مبادئ عدم الانحياز ، وتقرير المصير ، واستقلال الشعوب ، واحترام السيادة وسلامة الاراضي ، وعدم الاعتداء ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، والاحترام المتبادل ، وكذلك المزايا المتبادلة ، والتعايش السلمي مع جميع دول العالم .

ونحن نعرب عن أملنا في أن أعمال دورتنا هذه سوف تشكل خطوة على طريق تعزيز التقدم الذى حققناه ، وتشبيد مستقبل يودى بنا الى حرية وسعادة جميع الشعوب التي نبتغيها جميعا .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : نيابة عن الجمعية العامة أتوجه بالشكر الى سعادة السيد رئيس وزراء جمهورية الرأس الأخضر للبيان البالغ الأهمية الذي ألقاه أمامنا .
اصطحب سعادة السيد بيدرو فيرونا رود يغيس بيريس ، رئيس وزراء جمهورية الرأس الأخضر من المنصة .

مواصلة نظـر البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

السيد أدامو (النيجر) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، أود أولاً أن أتوجه اليكم بأحر التهاني لانتخابكم رئيساً للجمعية العامة ، ولا يفوتني أن أهنيء الرئيس السابق السيد لازار مويوسف على العمل العظيم الذي قام به خلال الدورة الثانية والثلاثين .
ان الدورة العادية الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة على عكس السنوات الماضية لا تفتح ملفات جديدة ، بل انها تختتم فترة نشاط مكثف وتحاول مد هذه الفترة في محاولة لتأكيد عناصر الاتفاق التي حصلت عليها ، نتيجة الحوار الصبور ، فيما بين المصالح المختلفة في العالم .
وفضلاً عن الدورات الاستثنائية ، فقد عقدت بعض المؤتمرات هنا وهناك لتناول موضوعات محددة . لقد عقدت هذه المؤتمرات في جنيف ونيويورك وفيينا وبلغراد والخرطوم وبنس ايرس . وجميع هذه المؤتمرات كانت علامات على طريق طويل لقبول بعض الافكار الجديدة وتطورها .
ودون أن تغمرنا الفرحة التامة ، أو الاكتئاب ، لا يسعنا الا أن نلاحظ أن هذه السنة كانت حافلة بالأحداث . ورغم ذلك فاننا نتساءل ، هل نجحنا في تحقيق أي شي في هذا العام المنصرم؟
ولا شك أن جميع هذه الاجتماعات تلوح ببشائر جديدة للأمل ، فيما يتعلق بالمساءلة الاساسية لمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وانشاء نظام اقتصادي دولي جديد ، ومساائل أخرى متعلقة بالسلم والأمن .

ولا شك أيضاً أنه من الصعب علينا أن نتجاهل أو أن نهمل الجهود البطيئة والكادحة من أجل فهم الامور ، تلك الجهود التي بذلتها الأطراف التي تختلف على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي . وهناك بعض الحالات التي لا يمكن التوفيق بين الدول بشأنها سواء أردنا أو لم نرد ، ورغم ذلك فان الظروف لم تتغير ، وهذا فيما يتعلق أيضاً بالمشاكل التي تقلق مضاجعنا ، في جنوب افريقيا والشرق الاوسط .

ومن جهة أخرى ، فعندما ننظر في العلاقات الاقتصادية بين البلدان الفنية والبلدان الفقيرة ، فإننا نتوه في التكهينات من أجل تفهم سبب تردد بعض القوى الاقتصادية الكبرى أمام التغيير، وضرورة فتح آفاق جديدة أمام عالم ينبغي أن يزدهر ، ولا يمكن أن يكون له ذلك دون مشاركة فعالة لشعوب العالم الثالث .

ان سنة من العمل ، حتى ولو كان هذا العمل مشرا ، لا تعنى على الاطلاق أن الأمن قد ساد . ان الامين العام يذكر في تقريره :

” ان أحد الاسباب الرئيسية لقيام الأمم المتحدة كان ابدال الصراع على مناطق النفوذ بمنهج للنظام العالمي أكثر مدنية وأكثر تمثيلا ، تسيطر فيه أمم العالم على علاقاتها وتعالج مشاكلها المشتركة باتفاق ومساهمة الجميع ، الضعفاء منهم والاقوياء على السواء” .

(A/33/1, p. 4)

لقد مر ثلاثة وثلاثون عاما ولم تكن القضية تتعلق بالصراع ، ولكنها تتعلق بحرب من أجل بسط النفوذ والرغبة في السيطرة . هناك اثنتان وخمسون دولة اجتمعت في ١٩٤٥ في سان فرانسيسكو لرساء قواعد ميثاق لا يمكن أن يشكك فيه أحد ، ولكن هناك من ينتهكه . ممن تسودهم روح السيطرة والرغبة الشديدة في الاستغلال ، وممن لا يشعرون بشعب ازاا الثراء . هناك ١٥٠ دولة انضمت اليوم الى المحفل الدولي - ويا له من تقدم نحو عالمية المنظمة - ، وهي تشترك في الدورة ٣٣ للجمعية العامة . وأغلبية هذه البلدان حضرت الى هنا بحثا عن التعاون ولكنها أولا وقبل كل شيء تبحث عن الأمن ، الفردى والجماعي . وكل ذلك لأبلغ شاهد على المأزق الذى نعيش فيه اليوم ، والذى أصبح يفرض علينا أن نكافح جميعا من أجل سيادة العدالة والحرية والمساواة .

ان الأمن لا يزال مسألة تهتم حكومة النيجر ، وسيكون الموضوع الرئيسي لبياني هذا المساء . ولعل الجمعية تدرك سبب قلقي على الأمن فذلك لأنني افريقي ، ولا يمكن أن التزم بالصمت أمام المؤامرة الفظيعة التي يتم نسجها في المكاتب الخلفية ، حيث يعاد تشكيل القارة الافريقية - تلك القارة التي تعتبر المعقل الاخير لطهارة القيم الانسانية - بنماذج ايد يولوجية واقتصادية لتكملة الخطة المرسومة ، أو لزيادة قوة نفوذ البعض . وقد أدى هذا الى صعوبات وعراقيل عدة تقف في طريق التجمع الاقليمي لدعم قوة وتضامن وازدهار الشعوب . ومن ثم فقد تم هجر برامج التنمية لمواجهة المسائل الملحة ، ألا وهي توفير الأمن ؛ ومن هنا فلقد تقهقرت شعوب افريقيا ، وفرض عليها هذا التقهقر ، حتى تستمر في القيام بدور المنتج الذى يزود الآخرين بالمواد الاولية . ومن هنا كان التهديد والتخويف الذى يمرقل جهود زيادة وعي الشعوب من أجل التحرر من القمع الثقافى والاقتصادى الذى خصصت له القارة طوال عقود من الزمان . ومن هنا أيضا كانت المؤامرات الشيطانية التي تعمل على عدم استقرار القوى الداخلية . ومن هنا اندلعت الحروب بين الاشقاء بين عشية وضحاها . ومن هنا كان أيضا الدعم الذى قدم الى افريقيا الجنوبية العنصرية لكي تستمر في اقلاق القارة الافريقية .

ونعلم من خلال تجربتنا أن هذه الظاهرة ليست بظاهرة افريقية ، فلقد استخدمت طويلا في امريكا اللاتينية وآسيا ، حيث نجحت في قمع أجيال كثيرة وقد اتخذت منذ ذلك الوقت أشكالا أكثر تألقا ، الا انها تحمل نفس الاسم : التدخل . فهي تفرض على حكوماتنا ومؤسساتنا اهتمامات جملة

تتجاوز القدرة على السيطرة على الاحداث ، تلك الاهتمامات التي لا تمت بصلة بالأولويات والاختيارات الطبيعية والمنطقية لعملية التنمية . فبعرقلة جهودنا تفرض قوانين تؤدي كلها الى انشاء جو من عدم الاستقرار الدائم بل جو من اليأس .

وكان البعض يأمل في أن القارة الافريقية ، التي خرجت من ظلمات الاستعمار بعد أن شهد الملايين من أبناءها العبودية والعزلة ، ونزعت عنهم الصفة الانسانية ، كانت في منعطف النهضة وكانت ستشهد فرحة الاستعداد لمستقبل قائم على مبادئ تعترف بها كافة المواثيق . ولكن بكل أسف سرعان ما تم التخلي عن هذه المواثيق ، فميثاق منظمة الوحدة الافريقية الذي كان شاهدا على رغبة القارة في مواجهة الاحداث ، وبعد أن تحقق لهذه المنظمة بعض النصر ، يواجه - الآن مأزقا وعجزا نظرا للتناقضات التي تشل حركة المنظمة وهكذا أصبح الميثاق عاجزا عن اطفاء نيران الحرب ولو كانت محدودة أمام التدخل الاجنبي وعدم الاستقرار وعدم الشعور بالامان - وفي مثل هذه الظروف ساد شعور اللامبالاه ، وهكذا فتحت الابواب للتدخل الاجنبي .

وفضلا عن قصور الحلول السياسية ، والاختيارات التي تؤثر تأثيرا سلبيا على التسيارات الاقتصادية ، واستيراد مواد لا يمكن لثقافة القارة أن تهضمها ، فان عدم استقرار القارة الافريقية يكمن في وجود المرض الخبيث المتمثل في افريقيا الجنوبية وسياستها العنصرية : ففي الواقع أين ذلك الذي يؤمن بالعدل دون أن يبالي باستشهاد ستيف بيكو ، وهؤلاء العزل الذين لفظتهم قوانين بلادهم ، كما لو كانوا حيوانات ضالة ، تضيق بعدم احترام كرامتها ، وصفاتها الانسانية بل وجودها ؟ ان الفصل العنصري واتباعه لا يكتفون فقط بسحق الرجل الاسود لمجرد أنه أسود في الداخل ، ولكنهم يبذرون بذور عدم الاستقرار والحرب في البلدان المجاورة لمجرد أن السود يقطنونها . وهذا يؤدي بدوره الى جو من عدم الاستقرار والغضب في مختلف أنحاء القارة .

لقد خضعت افريقيا لذمرة من الافاقين وبالتالي فلا يوجد أمامها أي خيار فالمرض الخبيث خبيث وينبغي استئصاله . ولكن ليس هناك من يتجاهل عواقب مثل هذه العملية . ان الشركات الجديدة التي تعزز من لهب نيران معسكر الجحيم هذا بدأت تدرك أنه لا يمكن لها أن تستهتر دون أي رادع بالحياة البشرية فلكل شيء نهاية . وهل يمكننا أن نعرب عن آمالنا في أن تواصل القوى الغربية الجهود التي بذلتها في ناميبيا وزمبابوي ؟ وهل لنا أن نعرب عن آمالنا في أن تضطلع هذه

القوى أخيرا بمسؤولياتها التاريخية في مواجهة هذا الوبال المتمثل في الفصل العنصرى وأعوانه ،
وأقصد بهم أمثال فورستر واين سميث . وبك بوئا وكذلك أمثال بوب د ينارد ز ؟
ان أمن القارة يفرض علينا ذلك ، كما يفرض قطع الحبل السرى بين بريتوريا وتل أبيب تلك
المرآة ذات الوجهين ، التي أعدت بطبيعة الحال للابقاء على عدم الاستقرار في الشرق الا وسط وافريقيا
فهذا مرض خبيث والآخر كذلك .
وفضلا عن أسباب عدم الاستقرار وعرقلة التنمية فان افريقيا عليها أن تواجه أيضا سيطرة شياطين
الايديولوجيات التي تلهب النفوس بحجج حلوة مرسومة لعصابة فكرية معينة . فما هو عدد أولئك الذين
لهم نوايا حسنة ، والذين اقتنعوا بذلك ؟ ولكن افريقيا التي بنيت منذ قديم الازل على الصبر والتحمل
نجحت دائما في استرداد أنفاسها . ورفضت الافكار المتبجحة ، التي لا تعدو كونها نوايا تجارية
منحطة تصاغ في قالب فلسفي . الامبريالية لا تعدو كونها امبريالية أيا كان لونها . وهي تكلفنا نفس
الثمن ألا وهو حرية الوجود .
كيف يمكننا أن نعلل للآخرين تمسك بلادنا بالحرية ورفضنا العميقة في أن نكون صادقين مع
أنفسنا والمعنى العميق لتضامننا ؟ أجل ، لم يعد من الممكن أن نعيش في عزلة منطويين على أنفسنا
فالتفسير مهما كانت طبيعته يثرى شخصيتنا ، وليست ثمة دولة من دولنا ترفضه بل على العكس من ذلك ؛
ولكن هذا التفسير لا يجب بأى شكل كان أن يتيح فرصة للتدخل السافر والقمع والتدمير .

ان الكثيرين ممن يكتشفون افريقيا أو يعتقدون انه يمكنهم ان يغذوا فيها مشاعر الصداقة يأملون في أن يروا صورتهم في كل مرة ينظرون فيها الى عيون افريقيا . ان افريقيا هي كما هي ، ولا يمكن أن تكون شيئا آخر . انها يمكن أن تصاب ببعض أمراض الطفولة ، بعد الاستقلال ثم تشفى منها . هذا هو الأمر الطبيعي ، حتى وان كان يتناقض مع بعض المنطق .

ان احترام ثقافتنا وتقاليدنا ونظرتنا الى الحاضر والمستقبل يعني منحنا فرصة للنمو . وهو من الشروط الأساسية لأمن القارة الذي نحلم بتحقيقه لمصالح شعوبنا .

وفي هذا الشأن ، فاننا نعترف أن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أسفر عن بيان هلسنكي الذي ينص ، بين أمور أخرى ، على مدونة للعلاقات السلمية الودية فيما بين البلدان الأوروبية ، فضلا عن وضع تدابير للثقة في ادارة العلاقات فيما بين هذه الدول . ولكن البيان الختامي لهلسنكي لن تكون له أية قيمة أخرى مالم نجد أن روحه ، وفحواه قد امتدتا الى دول أخرى في غير أوروبا ، وبعبارة أخرى لو أن الموقعين عليه وحلفاءهم أكملوا تحركهم التاريخي بحظر أى تدخل عسكري ، خاصة في افريقيا ، مهما كانت الأسباب أو التبريرات . وفي ظل هذه الخلفية ، سوف تشجع بلادى أية مبادرة من أجل الدعوة الى عقد مؤتمر للأمن والسلام في افريقيا يمنح دولنا الهدوء الذى لم تحظ به في تاريخهما الحديث والقديم ، بشكل تام .

ان مشاكل الأمن واسعة النطاق وهي تثير قلقنا . وفي الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، فلقد اصغينا باهتمام الى كل ما قيل . وتحدثنا في تلك الدورة عن معتقداتنا ، ذلك أن ميزان وتوازن الرعب الذى يهدد العالم بالتدمير ، هو أمر لا يجوز السماح به وهو موقف غير عادل . وليس هناك ، في هذا الشأن ، ما يبزر مواصلة تكديس هذا الحجم من أسلحة الدمار ويفض النظر عن الرغبات فاننا نظن انه لا يمكن حسم مشاكل نزع السلاح والأمن الدولي ، خلال هذه الدورة . ان الخلفية ربما تكون قد تغيّرت ، ولكن شيئا أساسيا لم يتغير ولا بد لنا ان نأمل في أن الدول العظمى ، والدول التي تأمل في أن تكون دولا عظمى ، ستكون من الحكمة بحيث تحترم بعضها البعض ، وتقبل أن فكرة تراكم الأسلحة الحديثة وغير الحديثة هي أمر غير مفيد . ان ما جدوى ان تكون هناك أسلحة يمكن ان تدمر العالم عشر مرات أو مائة مرة بينما العالم يكفيه أن يموت مرة واحدة .

ان الانسانية يمكن أن تتوقع الكثير من نزع السلاح في المجال النووي وغيره ، ومن حـقـق العالم أن يحصل على ذلك . ان الكثير من المال والذكاء يمكن أن يفعل أكثر من ذلك كثيرا ، في خدمة برامج التنمية . ولكن هذه الحقيقة الأساسية التي كررت كثيرا لا تطبق على الاطلاق . ولا يمكن أن نحصل على رضا من الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح طالما ان الفكرة الأساسية لم تجاوز استراتيجية التدمير .

لقد أشرت الى الأمن والتنمية . هذه المفاهيم القريبة من قلوب كل الأمم الممثلة هنا يصعب تعريفها تاريخيا ، وهي بحاجة الى مزيد من الدراسة .

ويقال لنا أن الأمن لا يقدر بثمن ، وهذا يبرر - في كثير من الأحيان - اتخاذ أكثر المواقف تطرفا في الحسابات الدفاعية ؛ وهي حسابات لا تأخذ في الاعتبار تقديم العون للآخرين الذين تعزى اليهم نوايا قد تكون بعيدة الاحتمال تماما . ومن أجل بث الثقة في دولة ما ، فسان مثل هذه الدولة لا تتردد في التضحية بأي شيء من أجل بقائها . والأمن يطبع كل شيء في داخل الدولة ، ويعطي القيمة لتراثها ومصالحها . . الخ . ويقول البعض أنه من الأفضل أن نغالي في الاستعداد عن أن نباغت بالهجوم من أي عدو . وهذا المفهوم هو نفسه في كل مكان . ونحن نشعر بالأسى للتجاوزات التي يؤدي اليها ذلك ، وما ينجم عنها من اضعاف للثقة في العلاقات بين الدول ، بدلا من تعزيزها .

ومن سوء الحظ . فان هذه الظاهرة بدأت تمتد الى افريقيا ، حيث تكدر دول معينة من الأسلحة ما لا يتناسب مع متطلبات أمنها الداخلي .

وفيما يتعلق بالدول الفتية كبلادي ، فان الأمن والتنمية يسيران جنبا الى جنب نظريا وان انفصلا واقميا ، مع انه لا يمكن أن تكون هناك تنمية بخير أمن ، وهذا هو مفهوم الدولة الأمة .

وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية ، اذا ما ترجمت الى برامج استثمارية ، وجهود لتحسين مستويات المعيشة ، فانه يخلق الباب أمام الأمن خاصة اذا كانت ميزانيات مثل هذه الدول ضعيفة . ومن الصعب ان نقيم هذا التوازن ، وليس ذلك فقط العائق الوحيد الذي يواجه بلدانا نامية معينة ، وخاصة في منطقة الساحل ، وبلادي عضو في دول هذه المجموعة . ان المناخ يتقلب

ويؤدي في كثير من الأحيان الى كوارث لا تتحملها اقتصادياتنا . ان اقتصادياتنا تقوم أساسا على الزراعة والرعي وهي تعيش وتبقى بصعوبة ، ولا تتحمل التدمير الذي ينجم عن مناخات معينة ، خاصة اذا استمرت هذه الظروف لفترة طويلة .

وكما أعلن اللفتنان كولونيل سياني كاوتشييه رئيس المجلس العسكري الأعلى ورئيس الدولة ، في خطابه الى الأمة في ١٥ نيسان / ابريل الماضي :

” اننا دائما يقظون ، ودائما نستمع الى حاجات القرى التي تواجه مواقف صعبة فيما

يتعلق بالغذاء ، والتي لديها مشاكل مائة ، ومشاكل تتعلق بالأدوية ، والتعلليم .

اننا دائما نهتم باعادة تكوين قطعاننا ، وتحقيق مشروعاتنا التي تأخر تنفيذها . .

” وانتم تعرفون انه في هذه المنطقة ، فان تصميمنا كبير ، وتعرفون ان مشكلة

الغذاء ، وهي من أهم شواغلنا لا تزال كبيرة وهامة ، فيما يتعلق باختياراتنا . . لان

الاكتفاء الذاتي في الغذاء أمر جوهري لنا . ولا بد للنيجر من أن تسيطر على نموها ، وان

تنطلق في اتجاه التنمية في النهاية .”

ومما يثير انزعاجنا كثيرا انه في عهد الشروات والتبذير ، عهد التكنولوجيا المتقدمة التي

غزا فيها الانسان الفضاء ، فان ملايين البشر يواجهون الجوع يوميا ، واحيانا يستسلمون له . ربما

تكون هذه الحقيقة المحزنة أخطر الفرائب القائمة اليوم ، وهي تمثل تحديا للانسانية كلها .

وعندئذ ، سوف نوافق على ان مشكلة الغذاء على المستوى العالمي لم تعد مسألة

تكنولوجية ، ولكنها قضية سياسية ينبغي ألا يقف المجتمع الدولي ازاءها ، وخاصة الدول الغنية فيه

دون اتخاذ جميع التدابير السريعة والحاسمة ، حتي تتجنب أخطار كارثة عامة ، خاصة وان ضحايا

هذه الاوضاع هم ثلثا سكان هذا الكوكب .

ومن نافلة القول ، أن نحدد ان هذه الملايين من البشر الذين يهددهم هذا المستقبل

الظالم انما هم أساسا من البلدان النامية ، وعلى الأخص من الدول الافريقية ، لان افريقيا ، مازالت

في مؤخرة المناطق في الدول النامية في حصولها على معونات من أجل انتاج الغذاء وتوزيعه .

انها لا تنتج ما يكفي لتعويض العجز المزمع في الميزان الحسابي وكذلك ولا ما يكفي لمواجهة حاجات السكان المتزايدة والتي يرتفع معدل نموها في العالم . ان هذا موقف غير عادل بالنسبة لافريقيا خاصة وانها قارة الامكانيات العظيمة التي يمكنها ان تزيد من انتاج الغذاء الى الدرجة التي تفي باحتياجاتها . لقد قالت لنا مرارا وتكرارا العقول الجامدة أن الانفجار السكاني الذي يعرفه العالم الثالث سيكون أساس الأزمة الغذائية العالمية . ولذلك ، فقد تم التفكير في إيجاد حل لهذه الأزمة عن طريق الحد من - أو ان اقتضى الأمر ، وقف - تزايد السكان . وان هذا الموقف يعد غير منصف لمشاكل العالم الثالث ومشاكل الأفارقة حيث أن افريقيا لا تزال أقل المناطق ازدهارا بالسكان في هذا الكون .

ولقد تبين لنا من التقارير التي وافتنا بها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والبنك الدولي والصادر الأخرى المتخصصة في مسائل التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية ، أن هناك امكانيات كبيرة لزيادة الانتاج الزراعي عن طريق نقل التكنولوجيا المناسبة للمهاكل الافريقية . وتبرز هذه التقارير أنه ، اذا أخذ في الاعتبار ، العوامل العلمية والتقنية المتوفرة والرامية الى زيادة الانتاج الزراعي من جهة والعوامل الكفيلة ، نظريا ، بالحد من الانتاج الغذائي الحالي فيمكننا أن ننتج في العالم موارد زراعية ذات قيمة غذائية سعرية لـ ٧٦ بليون نسمة ، اي بما يجاوز ١٥ أو ١٨ مرة سكان الكون الحاليين .

بيد أنه مهما كانت جديدة وصحة هذه الدراسة فان نتائجها لا تزال وسوف تظل طويلا مجرد آمال ، طالما لم تتواجد الرغبة السياسية في تنفيذها . ولهذا السبب ، فان وفد بلادي وهو وفد بلد نام ومنعزل غير ساحلي . ذلك البلد الذي قد تم الاعتراف بجهوده الدائمة في مجال التعبئة . ولذا ، فان وفد بلادي يلفت انتباه الوفود الحاضرة هنا والمثلة لدول ومنظمات دولية كي تضطلع جمعيتنا بمسؤولياتها التاريخية بصورة فردية أو جماعية ، في مواجهة التحدي ، المتمثل في مشكلة الغذاء العالمية .

ويشعر وفد بلادي على غرار وفود أخرى أنه من الضروري في اطار الجهود التي تربى السى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد أن نولي أهمية خاصة لحل الأزمة الغذائية الطحة . تعد هذه المسألة من بين المسائل متعددة الجوانب ولكنها أساسية في نظرنا . ومن

حق دولنا أن تتمسك بها . وان الأمر يتعلق بحاجة أساسية ينبغي أن نلبيها أولاً مع الاحتياجات الأخرى الأساسية مثل الصحة والتربية .

وفي هذا الإطار ، فان بلادي تؤيد وسوف تستمر في تأييدها بإنشاء صندوق دولي للتنمية الزراعية وأنشطة منظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة بصفة عامة والوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة .

ان الجهود التي قد بذلها في هذا الصدد السيد ساوما من أجل تنفيذ استراتيجية طويلة الأمد ومشاريع مستقبلية طويلة الأجل بغية الاسراع في الانتاج الغذائي في افريقيا ، لجديرة بالتنبيه اليها ؛ ويحدونا الأمل في أن هذا التحليل سوف يتضمن خطة عمل حقيقية من أجل مكافحة الجفاف ، والأخطار الدائمة المتمثلة في الجراد الصحراوي والآفات الزراعية الأخرى التي توجد في مناطق عديدة من القارة الافريقية .

ان وفد بلادي يوجه نداءً ملحاً بتنفيذ خطط العمل المعتمدة في نيروبي من أجل مكافحة التصحر ، وغالباً ما رد بلاتنا لاستثمار واستغلال مخزون المياه، وذلك حتى يكون لها صدى لدى الحكومات المعنية . تلك هي مساهماتي التي أردت التقدم بها باسم بلادي في مناقشات الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ان الأمن بأبعاده المتعددة يحتل مركز الصدارة في أولويات كافة الدول وخاصة الدول الفتية الأكثر تعرضاً للخطر . ولكن المهمة الأساسية التي تقع على عاتقنا جميعاً هي تغذية وعلاج وتعليم شعوبنا . فلنتجاوز حدود النوايا الطيبة التي كثيراً ما تنسب للآخرين وللمن لا يستحقونها . ولننم روح الوفاق العالمي ولننتقدم بحسم على طريق التعاون الدولي الحقيقي وهو الطريق الوحيد الجدير بتخفيف مآسي الانسانية وحل التناقضات البشرية الجديدة .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أدعو الآن ممثلي الدول الذين طلبوا الكلمة لممارسة

حق الرد .

السيدة حيدر (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : ممارسة لحق الرد يوم أمس ،

فان السيد الموقر ممثل أفغانستان أكد مرة أخرى أموراً أجدني مضطراً للرد عليها .

ان سكان باشتون وبالوش في باكستان شأنهم شأن بقية الشعب في بلادي قرروا مصيرهم في

عام ١٩٤٧ عندما قرروا بشكل حر وديمقراطي أن يكونوا جزءاً من دولة باكستان المستقلة . ان حق تقرير المصير للشعب اذا ما مورس مرة لا يمكن أن يكون موضع سؤال والا فان وحدة أراضي عشرات من الدول ستتعرض لخطر بالغ . ولهذا السبب ، فان حركة عدم الانحياز وميثاق منظمة الوحدة الافريقية والبيان الختامي لمؤتمر الامن الاوروبي والاعلان الخاص بمبادئ العلاقات الودية الذي اعتمده هذه الجمعية العامة ، كل هذا يؤكد قدسية الحدود الموجودة . وليست هناك قضية قومية لباشتون وبالوش . ان رخاء مواطني هذه المناطق من باكستان يخص فقط حكومة باكستان ولا يمكن أن يكون هناك خلاف سياسي بين باكستان وافغانستان حول هذه القضية . ان سكان أفغانستان أنفسهم يتكونون من مجموعات عرقية مختلفة . فهل يمكن لكاپول أن تعتبر من الممكن أن تثير دولة أخرى قضية تتعلق بالمجموعات العرقية في أفغانستان . ان الخط الاساسي والواجبات الثورية في أفغانستان هو بيان سياسي ولا يعطي أي حق على الاطلاق لها للتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى .

ان ممثل افغانستان قد أعلن أنهم كانوا يسعون دائما لحسم الخلاف السياسي الوحيد عن طريق الحوار المخلص والودي . ونود أن يكون الامر كذلك . ان رئيس باكستان الجنرال ضياء الحق ، أعلن أنه ليس بيننا وبين افغانستان أي خلاف . واذ كان بين افغانستان وباكستان أي خلاف فنحن على استعداد لمناقشته بشكل ودي متبادل . وبينما رفضت أفغانستان أن تناقش ما يسمى بالخلاف السياسي مباشرة مع باكستان رغم كل مبادراتنا ، فان حكومة أفغانستان تختار أن تثير هذه القضية في المحافل الدولية . فكيف يمكن ان لهذه الجمعية أن تنظر الى ذلك على أنه " دليل حسن نية " من جانب حكومة أفغانستان ؟

انني على ثقة من أن هذه الجمعية سوف تجد من المستحيل أن تقبل بما قاله ممثل أفغانستان من أن أعمال وتدبير بلاد ه التي تمس وحدة أراضي دولة مجاورة وتشكل تدخلا صارخا في شؤونها الداخلية لا تتسجم بأى حال من الاحوال مع ميثاق الامم المتحدة ومبادئ التعايش السلمي . وفي الختام أود أن أردد مرة أخرى الرغبة التي أعرب عنها رئيس وفد باكستان يوم أمس باقامة علاقات ودية بين باكستان وأفغانستان على أساس مبادئ التعايش السلمي . ان العلاقات فيما بين الدول تقوم على أساس المعاملة بالمثل ، وباكستان من جانبها ترغب في استمرار وتوسيع نطاق صداقتها وتعاونها مع أفغانستان وهي توفر كل التسهيلات المطلوبة من جانبها تحقيقا لهذه الغاية .

السيد ماروفى (أفغانستان) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد باكستان رأى من الملائم مرة أخرى أن يمارس حقه في الرد فيما يتعلق بالخلاف السياسي الوحيد فيما بين دولتين المتجاورتين وهو القضية القومية لشعب الباشتون والبالوش . ان موقف جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، فيما يتعلق بمسألة باشتون والبالوش وشعبها كما وصف في بيان رئيس وفدى والذي أكد من جديد عند ما مارسنا حقنا في الرد يوم أمس معسروف للجميع ، ولهذا فان وفد بلادى يسترعى نظر هذه الجمعية الموقرة الى موقفه كما يظهر في محاضر المناقشة العامة للدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة . ونحن لا نود أن نضيع وقت هذه الجمعية بتكرار أمور سبق ذكرها .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٥